أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
23 فبراير 2026م
6 رمضان 1447هـ
العدد 68

الحياد المقتول

لم تعد المستشفيات ملاذًا آمنًا، ولم يعد الطبيب خارج دائرة الاستهداف. أصبح «الجيش الأبيض» هدفًا في حرب لا تعترف بحياد ولا بحرمة إنقاذ الحياة. إن استهداف الأطباء لا يعني فقط فقدان أرواحهم، بل تهديد حق المجتمع كله في العلاج والبقاء. فحين يُترك المنقذ بلا حماية، يصبح مصير الحياة نفسها على المحك.

رجـــم الدولـــة

ضجّت الأسافير في الأيام الماضيات بخبر تدخل القائد العام للقوات المسلحة لإلغاء أحكام قضائية صدرت بحق امرأتين، إحداهما في ولاية سنار والأخرى في الخرطوم. الخبر، في ظاهره، بدا كواقعة محدودة مرتبطة بحكمين مثيرين للجدل، لكن ما لبث أن تحوّل إلى مرآة عاكسة لأزمة أعمق وأخطر، تتجاوز موضوع الأحكام نفسها، وتمس جوهر فكرة الدولة ووظيفتها وحدود سلطاتها.

لسنا هنا بصدد الخوض في مشروعية الرجم من عدمها، ولا في تأييده أو رفضه، فذلك نقاش فقهي وقانوني وأخلاقي طويل، له ساحاته وأدواته وأهله، وقد استُهلك بما يكفي ليصعب إضافة جديد ذي معنى. كما لسنا معنيين بتقديم مرافعة عن القاضي الذي أصدر الحكم أو عن الجهة التي ألغته. ما يعنينا، وما يستحق الوقوف عنده طويلًا، هو الإطار الذي جرت فيه الواقعة، والدلالة السياسية والمؤسسية التي لا يمكن تجاهلها.

أول ما يفرض نفسه هنا هو سابقة أن يُلغى حكم قضائي بتدخل مباشر من قائد عسكري، أيًا كان توصيف الحكم أو فداحته أو خطأه. فمجرد حدوث ذلك يضعنا أمام سؤال صريح لا يحتمل المراوغة: أين تقف السلطة القضائية؟ وأين تبدأ وتنتهي صلاحيات المؤسسات في بلد يُفترض – نظريًا على الأقل – أنه ما زال يحتفظ بشكل من أشكال الدولة؟

الأكثر إرباكًا أن هذا التدخل لم يأتِ في سياق مراجعات قانونية داخلية، أو عبر درجات التقاضي المعروفة، أو من خلال مؤسسة عدلية مختصة، بل جاء بعد أن تحركت دوائر إعلامية وحقوقية خارجية، سلطت الضوء على الأحكام بوصفها انتهاكًا صارخًا، ما وضع السلطة القائمة في موضع حرج أمام الرأي العام الدولي. وهنا لا يعود السؤال عن الحكم ذاته، بل عن معيار التحرك: هل تتحرك الدولة بدافع القانون، أم بدافع الضغط الخارجي؟

غير أن اختزال المسألة في هذه النقطة وحدها يُفقدنا رؤية الصورة الأكبر. فهذه الواقعة ليست شذوذًا في مسار طبيعي، بل حلقة من سلسلة طويلة من مظاهر الانهيار المؤسسي الذي تشهده البلاد منذ اندلاع الحرب، وربما قبلها. إنها نتيجة منطقية لدولة فقدت توازنها، وتآكلت أجهزتها، وتوزعت سلطتها بين قوى متعددة، لا يجمع بينها قانون ولا تضبطها مرجعية واحدة.

الناظر إلى واقع السودان اليوم يدرك أن الحديث عن دولة موحدة بالمعنى المتعارف عليه بات أقرب إلى المجاز. في الشرق، على سبيل المثال، لم تعد القرارات المصيرية – كفتح وإغلاق الموانئ أو تعطيل مؤسسات حيوية – تصدر عن سلطة مدنية أو تنفيذية واضحة، بل باتت رهينة لمجموعات مسلحة قادرة على فرض إرادتها بالقوة. الاقتصاد الوطني نفسه صار ورقة ضغط في يد من يملك السلاح، لا من يملك التفويض القانوني.

وفي الوسط، تتجلى الأزمة بصورة أكثر وضوحًا. فالمشهد هناك يكشف عن تراجع فعلي لدور الجيش كمؤسسة مركزية لصالح كيانات مسلحة أخرى، باتت تمارس سلطة الأمر الواقع، تتحكم في تفاصيل الحياة العامة، وتفرض سطوتها على المواطنين، دون مساءلة حقيقية أو إطار قانوني منضبط. الدولة هنا لا تحكم، بل تُزاحم، وغالبًا ما تُهزم.

أما في الشمال ونهر النيل، فالصورة لا تقل قتامة. مجموعات مسلحة متعددة المسميات، تتحرك تحت عناوين مختلفة، لكنها تشترك في سمة واحدة: العمل خارج القانون أو فوقه. المواطن في هذه المناطق يعيش تحت وطأة واقع لا يستطيع فيه الاعتراض أو التعبير عن رأي مخالف دون خشية من العواقب. القانون، إن حضر، حضر بوصفه غطاءً، لا مرجعية ملزمة.

في ظل هذا الواقع، يصبح من الطبيعي – وإن كان خطيرًا – أن تتشوه العدالة، وأن تصدر أحكام صادمة، وأن تُلغى بأدوات لا تقل صدمة. فالقضاء، مثل غيره من مؤسسات الدولة، لا يعمل في فراغ. وعندما تنهار المنظومة السياسية والأمنية، ويفقد ميزان الفصل بين السلطات، فإن أول ما يتصدع هو العدالة.

من هنا، فإن السؤال الحقيقي الذي تطرحه واقعة أحكام الرجم لا يتعلق بالرجم ذاته، بل بسياق الدولة التي تسمح بصدور مثل هذه الأحكام، ثم تسمح بإلغائها بهذه الطريقة. إنها دولة فقدت آليات التصحيح المؤسسي، فلم يعد الخطأ يُعالج بالقانون، بل بالاستثناء. ولم يعد الخلل يُواجه بالإصلاح، بل بالقرارات الفوقية.

الخطر الأكبر في هذا المسار هو اعتياده. أن نعتاد أن تُدار شؤون العدالة بردود الفعل. أن نعتاد أن يكون التدخل العسكري بديلًا عن القضاء. أن نعتاد أن يُختزل مفهوم الدولة في أشخاص، لا في مؤسسات. هذا الاعتياد هو ما يحول الأزمة من حالة طارئة إلى بنية مستقرة يصعب تفكيكها.

إن ما يُطرح اليوم، بصرف النظر عن المواقف من هذا الحكم أو ذاك، هو سؤال مصيري: هل نريد دولة تُدار بالقانون أم بمنطق القوة؟ دولة تحتكم إلى مؤسسات واضحة أم إلى مراكز نفوذ متحركة؟ دولة يكون فيها المواطن محميًا بحقوقه، أم متروكًا لتقلبات السياسة والسلاح والإعلام؟

قبل أن ننشغل بمصير امرأتين كادتا أن تُنفذ فيهما أحكام قاسية، علينا أن نتوقف عند مصير الدولة نفسها. فالدولة التي تُفرغ من مضمونها، وتُفكك سلطاتها، وتُختزل في ردود أفعال، هي دولة تُرجم كل يوم، لا بحجارة، بل بقرارات مرتجلة، وسلطات متداخلة، وصمت عام يهدد بابتلاع ما تبقى من معنى الوطن.

هذه ليست دعوة لاتخاذ موقف من حكم بعينه، بل دعوة لمواجهة الحقيقة الأثقل: لا عدالة بلا دولة، ولا دولة بلا مؤسسات، ولا مؤسسات في ظل الفوضى المسلحة. وما لم يُوضع هذا السؤال في صدارة النقاش، فستظل القضايا تُدار عرضيًا، بينما الأصل ينهار في صمت.

الغلاف

وجهات نظر

الجيش بين الدولة والتنظيم
حيدر المكاشفي 17

كيف إلتقت الصهيونية مع شعوبية الإخوان المسلمين في تدمير الدولة الوطنية؟؟
أحمد عثمان محمد المبارك 20

الفاشر والعدالة الانتقالية: بناء الدولة وسط خراب ألف يوم من الحرب
محمد عمر شمينا 32

مستقبل أجيالنا أغلى من النفط
وئام كمال الدين 35

الكارثة الإنسانية في السودان.. أرقام تكفي لوقف الحرب
الهادي الشواف 49

وفي القاع يتضح الغياب ..!؟
رضوان بلال 52

أجيال السودان وإهدار التعليم
قراءة في ضياع العقل، وانكسار الحلم، وإمكانية الخلاص
عثمان يوسف خليل 54

ملائكة الرحمة في مناطق النزاع..
آلاف الاعتداءات سنويا 04

مروي تواجه تفشي حمى الضنك في ظل انهيار النظام الصحي 09

«المخدرات»..
حرب بديلة في ولاية نهر النيل 12

دقلو في كمبالا..
جدل قميص حمدان أم قميص السودان 22

غـــلاء الأسعـــار
يخنق فرحة رمضان 25

رمضان أحلى في السـودان..
قل للزمان ارجع يا زمان 28

داخل استعدادات إيران للحرب وخططها للبقاء 37

إبستين
حاول بناء شبكة علاقات قوية في أنحاء الشرق الأوسط 41

«بروميديشن»..
دعم الحرب بمال الغرب 45

عيسى إبراهيم.. يابا مع السلامة لى سكة سلامة .. 56

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

ملائكة الرحمة في مناطق النزاع..

آلاف الاعتداءات سنويا

ملخص

تحولت المستشفيات في السودان منذ اندلاع حرب أبريل 2023 إلى ساحات خطر مفتوحة، حيث يعمل الأطباء تحت القصف والتهديد المستمر، دون أي حماية تُذكر. ويروي أطباء أن الذهاب إلى العمل أصبح مخاطرة يومية، في ظل اقتحامات مسلحة وقصف مباشر، ما جعل المرافق الصحية تفقد حيادها وتتحول إلى جزء من مشهد الحرب.

تشير تقديرات طبية إلى مقتل 222 طبيبًا أثناء أداء واجبهم، فيما لا يزال أكثر من 30 آخرين في عداد المفقودين أو المعتقلين، إلى جانب مئات الاعتداءات السنوية على الكوادر والمرافق الصحية. كما تعرضت مستشفيات لهجمات بطائرات مسيّرة، وأغلقت مراكز صحية بسبب التهديدات، ما حرم آلاف المواطنين من العلاج.

دفعت الاعتداءات المتكررة بعض المستشفيات إلى تعليق العمليات والدخول في إضرابات، كما حدث في ود مدني بعد اعتداء على طاقم طبي، وسط نقص حاد في الأدوية والمعينات الطبية. وفي مناطق النزاع، يواجه العاملون الصحيون تهديدات واعتقالات وابتزازًا، ما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم وتدهور الخدمات الصحية بشكل خطير.

حذرت منظمة الصحة العالمية من خطورة استمرار استهداف القطاع الصحي، مؤكدة أن حماية المرافق الطبية التزام قانوني وأخلاقي. ومع تفشي الأمراض وانهيار البنية الصحية، يقف «الجيش الأبيض» أمام تحدٍ مزدوج: إنقاذ المرضى وحماية أنفسهم، في ظل واقع يهدد بانهيار كامل للنظام الصحي وتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان.

222 طبيبًا قتلوا و30 في عداد المفقودين منذ اندلاع الحرب.

الخرطوم - ابتسام حسن

بعد تنهيدة طويلة، كأنها محاولة لالتقاط أنفاس ضاعت في زحام الخوف، يقول الطبيب طلال صديق – وهو اسم مستعار – إن المستشفيات في السودان، منذ اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل، لم تعد مرافق علاج، بل تحولت إلى ميادين مفتوحة للرماية.

لا فرق، بحسب وصفه، بين رصاصة طائشة أطلقها جندي مغمور من كلاشينكوف، أو صاروخ مسيّرة قادم من أصقاع دارفور؛ النتيجة واحدة: خطر دائم يتهدد حياة الطبيب والمريض معًا.

يقول طلال وهو يتحدث لـ«أفق جديد»:

"نخرج كل صباح ولا نعرف إن كنا سنعود إلى أهلنا محمولين على نعوش، أم نمشي إليهم على أقدامنا. لا أحد يملك ضمانة. المستشفى نفسه لم يعد مكانًا آمنًا."

في بيئة يصفها بأنها طاردة ومرعبة، لا شيء – كما يقول – يشجع على الاستمرار في العمل سوى قناعة ثقيلة: أن الغياب عن المناوبة قد يعني فقدان إنسان لحياته.

"نحن نعرف"، يضيف، "أن ترك المكان قد يقتل شخصًا لمجرد أنه لم يجد من يسعفه."

منذ اليوم الأول للحرب، لم يغادر طلال موقع عمله. عايش سقوط المقذوفات من كل اتجاه، وعاش أيامًا كانت فيها غرف الطوارئ تُدار تحت القصف، وأخرى كان فيها صوت الانفجارات أقرب من صوت أجهزة المراقبة الطبية.

"مررت بأحداث لا تُنسى... من لحظات كنا نحتمي فيها بالجدران، إلى أيام شعرنا فيها بشيء من الأمان النسبي بعد أن ابتعد شبح الحرب عن الخرطوم."

لكن ذلك "الأمان النسبي" لم يُلغ الحقيقة الأثقل: أن المستشفى الذي يعمل فيه تعرّض، وفق تقديره، لما لا يقل عن سبعين اعتداءً بين قصف، اقتحام مسلح، تهديد مباشر، وترويع للكوادر.

قُتل زملاء كانوا يعملون إلى جانبه، وأُصيب آخرون، فيما خرج بعضهم من الخدمة قسرًا، لا بسبب المرض، بل بسبب الخوف.

الأقسى، كما يقول، أن الطبيب لا يجد أي حماية من أي جهة.

"الكل ينظر إليك كعدو: الجندي، المرافق، وأحيانًا حتى المريض نفسه."

ويرى طلال أن هذا الغضب، رغم قسوته، مفهوم جزئيًا. فالمواطن لا يعلم – في كثير من الأحيان – أن الطبيب يعمل بأدوات ناقصة، وأجهزة معطلة، وأدوية غير متوفرة، وأن قدرته على إنقاذ الأرواح مقيدة بواقع أقسى من إرادته.

ويختم حديثه بجملة تختصر المأساة كلها:

"نحن شهداء... لكن مع وقف التنفيذ."

هذه الشهادة ليست حالة فردية، بل تعبير مكثف عن واقع تعيشه المستشفيات في الخرطوم ومدن أخرى.

تشير تقديرات طبية إلى أن 222 طبيبًا قُتلوا أثناء تأدية واجبهم منذ اندلاع الحرب، فيما لا يزال أكثر من 30 طبيبًا بين معتقل ومفقود.

وفي الأسبوع الماضي فقط، تعرضت سبعة مستشفيات لهجمات بطائرات مسيّرة، أو لاعتداءات مباشرة على الكوادر الطبية من قبل جنود مدججين بالسلاح، في مشهد يعكس حجم الانفلات، وانهيار أي تصور لحياد المرافق الصحية..

نداء اممي

هذا الواقع دفع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم جيبريسوس، إلى إطلاق نداء عاجل لوقف فوري للهجمات التي تستهدف المرافق الصحية في السودان، محذرًا من تداعيات إنسانية بالغة الخطورة لاستمرار الاعتداءات.

وأوضح جيبريسوس، في تدوينة نشرها عبر منصة "إكس"، أن المنظمة سجلت خمس هجمات على مرافق الرعاية الصحية منذ بداية عام 2026، أسفرت عن مقتل 69 شخصًا وإصابة 49 آخرين.

وأشار إلى أن أحدث هذه الهجمات وقعت في 15 فبراير، حين استُهدف مستشفى المزموم بولاية سنار، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مرضى وإصابة سبعة أشخاص، بينهم أحد العاملين في القطاع الصحي.

وأكد مدير عام المنظمة أن حماية المرافق الصحية ومعداتها والعاملين فيها والمرضى ليست خيارًا، بل التزام قانوني وأخلاقي، مشددًا على أن السلام في السودان بات مطلبًا ملحًا في ظل استمرار النزاع وتفاقم الأوضاع الإنسانية.

من جهتها، أعلنت شبكة أطباء السودان أن قوات الدعم السريع استهدفت مستشفى المزموم باستخدام طائرة مسيّرة، معتبرة أن الهجوم يمثل انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية التي تحظر الاعتداء على المنشآت الطبية، ومحمّلة قيادة الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن الواقعة.

"نحن شهداء... لكن مع وقف التنفيذ" - شهادة طبيب على المخاطر اليومية

بين شهادة طبيب يرى نفسه "شهيدًا مؤجلًا"، ونداء أممي يطالب بوقف النار عن المستشفيات، يقف القطاع الصحي في السودان على حافة الانهيار.

انهيار لا يبدأ من سقوط الجدران، بل من لحظة يصبح فيها الطبيب هدفًا، والمستشفى ساحة حرب، والعلاج مخاطرة قد تكلّف صاحبها حياته.

إضراب في مدني

ما يقوله طلال صديق عن كونه "شهيدًا مع وقف التنفيذ" لا يقف عند حدود تجربته الفردية، بل يجد صداه في وقائع أخرى، تتكرر بأشكال مختلفة، وفي مدن متباعدة، لكنها تحمل الملامح ذاتها لانهيار الحماية داخل المرافق الصحية.

في ود مدني، اتخذ الخوف شكل قرار جماعي. تكشف الدكتورة أديبة إبراهيم السيد، عضو اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان - فرعية خصوصي أم درمان، أن مستشفى مدني دخل في إضراب شامل، شمل تعليق جميع العمليات الجراحية المجدولة والطارئة، عقب اعتداء وُصف بـ«الوحشي» استهدف طاقم التخدير داخل المستشفى، ونُسب إلى عناصر تتبع لما يُعرف بـ«القوات المشتركة».

لم يكن الإضراب، وفق حديثها، تعبيرًا عن خلاف إداري عابر، بل نتيجة حتمية لتراكم طويل من الضغوط. فأطباء التخدير كانوا قد أعلنوا، قبل ذلك، إضرابًا احتجاجيًا بسبب توقف الرواتب لأشهر، في ظل حرب طاحنة، وأوضاع معيشية تتدهور، وبيئة عمل تفتقر إلى أبسط مقومات السلامة المهنية.

وتقول أديبة إن النقص الحاد في المعينات الطبية، والأدوية المنقذة للحياة المستخدمة في العمليات الجراحية، جعل الأطباء يعملون في مساحة ضيقة بين الواجب الإنساني والعجز العملي، حيث تُحمَّل الكوادر مسؤولية نتائج لا تملك أدوات تفاديها. ومع تصاعد التوترات، انتهى المشهد باعتداء مباشر على الطاقم الطبي داخل المستشفى، في واقعة كسرت - بحسب وصفها - حرمة المكان، وعمّقت الإحساس بانعدام الحماية.

سلسلة متصلة:

وترى أن ما جرى في مدني ليس استثناءً، بل امتدادًا لسلسلة متصلة من الانتهاكات

"الكوادر الطبية في مناطق سيطرة الدعم السريع تواجه مزيجًا من المخاطر اليومية، تشمل التهديد المباشر، والاعتقال، والابتزاز."

التي يتعرض لها الأطباء في عدد من الولايات، مستشهدة بما واجهه أطباء عطبرة من ظروف مشابهة، في ظل ما وصفته بإدارة عشوائية لملف الصحة، وتجاهل مستمر لحقوق الكوادر الطبية.

وتنتقد الدكتورة أديبة استمرار الاعتداءات، مؤكدة أن الكوادر المتبقية تعمل في ظروف بالغة التعقيد، وتحت مخاطر حقيقية، فقط لضمان استمرار الخدمة الصحية للمواطنين. وتشير إلى أن تقديرات مهنية تفيد بمقتل 222 طبيبًا منذ اندلاع الحرب، أثناء تأدية واجبهم، في حصيلة تعكس حجم الاستنزاف الذي يتعرض له القطاع الصحي.

وأمام هذا الواقع، تناشد وزارة الصحة، والمنظمات التطوعية والدولية، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية و**اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، التدخل العاجل لدعم المستشفيات، وتوفير الأدوية والمعينات الطبية، وتأمين بيئة عمل آمنة للأطباء، بما يضمن استمرار الخدمات الصحية، ويحد من تفاقم الأزمة الإنسانية في بلد بات فيه المستشفى امتدادًا لجبهة القتال، لا ملاذًا منها.

ولا يتوقف استهداف الكوادر الطبية عند المستشفيات الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية أو المشتركة، بل يتخذ في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع طابعًا أكثر قسوة وانتظامًا، حيث يتحول العمل الطبي نفسه إلى مخاطرة مفتوحة.

في إحدى هذه المناطق، أُغلق مركز صحي بالكامل بعد تعرضه لتهديدات متكررة، ما أدى إلى حرمان آلاف السكان من الخدمة الصحية، في مشهد يعكس واقعًا ظل الأطباء يعيشونه منذ اندلاع الحرب: إمّا الاستمرار تحت التهديد، أو الانسحاب وترك مجتمعات كاملة بلا رعاية.

وتشير إفادات مهنية وتقارير متابعة إلى أن الكوادر الطبية في مناطق سيطرة الدعم السريع تواجه مزيجًا من المخاطر اليومية، تشمل التهديد المباشر، والاعتقال، والابتزاز، في حوادث يُقدَّر عددها بالمئات سنويًا. وتؤكد مصادر طبية أن بعض هذه الانتهاكات تطورت إلى احتجاز الكوادر الصحية، ثم ابتزاز أسرهم وإجبارهم على دفع فِدى مقابل إطلاق سراحهم، في نمط بات مألوفًا لا استثنائيًا.

اختطاف وابتزاز

وتبرز حادثة اختطاف صيدلانيات في مدينة نيالا، بعد رفضهن تسليم محتويات صيدلية، كواحدة من أكثر الوقائع دلالة. فالحادثة، بحسب متابعات مهنية، لا تُعد واقعة معزولة، بل حلقة ضمن سلسلة ممتدة من الانتهاكات التي تستهدف العاملين في القطاع الصحي بتلك المناطق. وتشير تقارير إلى أن عشرات الكوادر الطبية لا يزالون رهن الاعتقال في مراكز احتجاز بمدينة نيالا، في سياق يبدو ممنهجًا، يُستخدم فيه الترهيب والترويع كأداة للسيطرة.

ويصف القيادي في لجنة أطباء السودان، الدكتور محمد فيصل حسن، هذا الواقع بأنه «وضع شائك واستثنائي وغير طبيعي». ويقول في تصريح صحفي إن وزارة الصحة، بوصفها مؤسسة مدنية خدمية، تملك واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا لحماية الكوادر الطبية، لكن قدرتها العملية تتلاشى في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، والخاضعة لجماعات مسلحة لا تتيح للوزارة الوصول أو توفير الحماية.

ويضيف فيصل لـ«أفق جديد» أن الإشكال لا يقتصر على وزارة الصحة، بل يمتد ليشمل المنظمات الدولية نفسها، مشيرًا إلى حوادث تنكيل طالت كوادر إنسانية، من بينها اختطاف وقتل خمسة من العاملين في الهلال الأحمر بكردفان، والاعتداءات التي استهدفت برنامج برنامج الغذاء العالمي، فضلًا عن قصف مواقع أممية في الدلنج، في مشهد يؤكد هشاشة أي مظلة حماية إنسانية في مناطق النزاع.

وفي هذا السياق، يعمل الكادر الصحي داخل بيئة عالية المخاطر، لا يواجه فيها المرض وحده، بل يتعامل مع تهديدات مركبة: قصف عشوائي، إطلاق نار، انتشار أوبئة، وضغوط نفسية هائلة. وتشير تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تزايد استهداف المرافق الصحية والعاملين فيها، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني.

انهيار الخدمات

ويؤكد خبراء صحة عامة أن انهيار خدمات المياه والإصحاح في مناطق النزاع أدى إلى تفشي أمراض مثل الكوليرا والملاريا، وهي بيئات تصفها منظمة الصحة العالمية بأنها الأكثر عرضة للأوبئة. ويقول خبير الصحة

"اختطاف صيدلانيات في مدينة نيالا بعد رفضهن تسليم محتويات صيدلية، لا تُعد واقعة معزولة، بل حلقة ضمن سلسلة ممتدة من الانتهاكات."

العامة وصحة البيئة عبد الماجد مردس أحمد إن الكوادر كثيرًا ما اضطرت للعمل في مناطق تفتقر إلى المراحيض، مستخدمة حلولًا بدائية للحد من انتشار الأمراض، بينما ظلت هي نفسها عرضة للعدوى في ظل ضعف وسائل الوقاية.

ومن واقع الميدان، يشير مردس في حديثه لـ» افق جديد» إلى أن فرقًا طبية عملت لساعات طويلة خلال موجات النزوح الجماعي دون راحة أو إمدادات كافية، واضطرت في بعض الحالات لاستخدام وسائل بدائية لإسعاف المصابين، فيما أصيب بعض العاملين بالملاريا أثناء أداء واجبهم لعدم توفر أدوات الحماية.

ولا تقل التأثيرات النفسية خطورة عن الجسدية. فوفق تقارير منظمة أطباء بلا حدود، تشهد مناطق النزاع انتشارًا ملحوظًا للاضطرابات النفسية وسط العاملين في القطاع الصحي، نتيجة التعرض اليومي للموت والمعاناة الإنسانية، خاصة بين الأطفال. ورغم ذلك، يواصل كثيرون العمل بدافع إنساني خالص، متجاوزين الإنهاك النفسي والجسدي.

إحصاءات غير مكتملة

وبحسب وزارة الصحة الاتحادية، فإن إحصاءات الاعتداءات على الكوادر الصحية لا تزال غير مكتملة، إلا أن المؤشرات مقلقة: مئات الهجمات على المرافق الصحية سنويًا، نزوح أعداد كبيرة من العاملين، وتدهور أو انهيار شبه كامل للخدمات الصحية، كما هو الحال في دارفور ومناطق النزاع الممتد.

في مواجهة هذا الواقع، تلجأ وزارة الصحة إلى إجراءات احترازية محدودة، تشمل تدريب الكوادر على العمل في البيئات عالية الخطورة، وتوفير معدات الوقاية، وتقديم دعم نفسي، وإشراك المجتمعات المحلية في حماية المرافق الصحية، غير أن هذه التدابير تظل هشة ما لم تتوفر مظلة حماية حقيقية.

وفي الثقافة السودانية، يُطلق على الكوادر الطبية اسم «الجيش الأبيض»؛ وهو توصيف لا يحمل بعدًا رمزيًا فحسب، بل يعكس حقيقة دورهم كخط الدفاع الأول عن حياة المجتمع. جيش بلا سلاح، يواجه المرض والموت بروح إنسانية لا تميّز بين الناس. لكن ترك هذا الجيش بلا حماية، في حرب تستهدف حتى من لا يحملون سوى سماعات طبية، يعني المجازفة بانهيار النظام الصحي برمته، وفتح الباب أمام كارثة إنسانية أوسع من قدرة البلاد على الاحتمال.

في نهاية هذا الطريق، يتضح أن المستشفيات في السودان لم تعد مجرد مرافق علاج، بل أصبحت جبهات حرب صامتة، يعيش فيها الأطباء والممرضون على خط النار بين المرض والموت، وبين واجبهم الإنساني وغياب الحماية. من الخرطوم إلى مدني، ومن دارفور إلى نيالا، تتكرر قصة الكوادر الصحية التي تتعرض للتهديد، والاعتقال، والابتزاز، في واقع يضعف فيه المجتمع كله حين يُترك «الجيش الأبيض» بلا حماية.

إن الأرقام الصادمة ، مئات الاعتداءات، عشرات الاعتقالات – ليست مجرد إحصاءات، بل شهادات حية على حجم الانتهاك الذي يتعرض له من يقف في الخطوط الأمامية لإنقاذ الأرواح. وفي ظل استمرار النزاع، وتفشي الأمراض، وانهيار البنية التحتية الصحية، يصبح السؤال الأخلاقي البسيط: من سيحمي المجتمع إذا انهار حامي الأرواح؟

تحد مزدوج

اليوم، يقف العاملون في القطاع الصحي أمام تحدٍ مزدوج: مواجهة الأمراض والموت، وفي الوقت نفسه مواجهة العنف المنهجي الذي يهدد حياتهم وحياة أسرهم. ومن هنا، تتجلى ضرورة تحرك فوري ومسؤول من وزارة الصحة، والمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي، لتوفير الحماية الفعلية، والدعم اللوجستي، والأمن النفسي للكوادر الطبية، وإعادة الاستقرار إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

فالجيش الأبيض، بلا شك، هو خط الدفاع الأول عن المجتمع، وحامٍ لأرواح المدنيين، ولا يمكن للسودان أن ينهض أو يستعيد صحته إلا إذا حصل على حماية عادلة، دائمة، وفعّالة. حماية الأطباء اليوم، تعني إنقاذ أرواح آلاف المرضى غدًا، ووقف سلسلة الانتهاكات قبل أن تتحول إلى كارثة إنسانية شاملة.

في النهاية، يبقى السؤال محرجًا للجميع: هل سنستمر في مراقبة انهيار المستشفيات والموت الصامت للأطباء، أم سنقف مع الجيش الأبيض، نمنحه ما يستحقه من حماية، حتى ينقذ حياة شعب كامل؟ الإجابة، كما يبدو، هي ما سيحدد مصير النظام الصحي بأكمله في السودان.

مروي تواجه تفشي حمى الضنك في ظل انهيار النظام الصحي

ملخص

تشهد محلية مروي بالولاية الشمالية تفشيًا واسعًا لحمى الضنك في ظل انهيار النظام الصحي وتدهور الخدمات الطبية، ما فاقم الأوضاع الإنسانية وزاد من صعوبة احتواء المرض. وتواجه السلطات الصحية تحديات كبيرة تتطلب تدخلات ميدانية عاجلة، أبرزها إزالة المياه الراكدة وردم البرك التي تشكل بيئة خصبة لتكاثر البعوض الناقل للعدوى.

أعلنت وزارة الصحة تسجيل 69 حالة إصابة بحمى الضنك في مروي منذ بدء الرصد، بينها 9 حالات جديدة، دون تسجيل وفيات حتى الآن. وتركزت معظم الإصابات في منطقة الغريبة، فيما بدأت السلطات تنفيذ خطة طوارئ تشمل حملات تفتيش للمنازل، وتكثيف التوعية الصحية، ونشر فرق ميدانية بمشاركة جهات رسمية ومتطوعين لمحاصرة انتشار المرض.

يعاني المواطنون من ضغط كبير على المرافق الصحية، مع تزايد حالات الملاريا وحمى الضنك ونقص بعض الأدوية والمحاليل الطبية. وأكد مواطنون أن سرعة انتشار المرض، إلى جانب ضعف النظام الصحي، يشكل تهديدًا واسعًا، خاصة مع تسجيل إصابات في عدة ولايات ومدن سودانية أخرى.

يأتي هذا التفشي ضمن أزمة صحية أوسع تشهدها البلاد نتيجة الحرب، التي أدت إلى خروج عدد كبير من المستشفيات عن الخدمة، وتدمير البنية التحتية الصحية، وزيادة مخاطر انتشار الأوبئة. وتؤكد السلطات أن احتواء الوضع يتطلب تعزيز جهود مكافحة نواقل الأمراض، وتعاون المواطنين، إلى جانب دعم عاجل لتفادي تحول الأزمة إلى كارثة صحية أكبر.

69 إصابة مسجلة وتحركات عاجلة لاحتواء المرض.

ضغط متزايد على المرافق الصحية ونقص في الأدوية.

أفق جديد

في ظل انهيار النظام الصحي وتدهور الخدمات الطبية، تفشّى وباء حمى الضنك بصورة واسعة في محلية مروي بالولاية الشمالية، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في المنطقة حيث تواجه الجهات الصحية تحديًا كبيرًا في مكافحة المرض، إذ تتطلب العملية تنسيقًا ميدانيًا لإزالة المياه الراكدة، وردم البرك لتقليل أماكن تكاثر البعوض ومنع انتشار العدوى.

ومع استمرار الحرب، شهدت عدة ولايات، وعلى رأسها العاصمة الخرطوم وولاية الجزيرة، تصاعدًا ملحوظًا في حالات الإصابة بحمى الضنك والملاريا، وسط تحذيرات صحية غير مسبوقة.

وأعلنت وزارة الصحة بالولاية الشمالية تسجيل 9 حالات جديدة بحمى الضنك في محلية مروي، ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 69 حالة منذ بدء الرصد، دون تسجيل أي وفيات حتى الآن.

وعقدت اللجنة العليا لمكافحة حمى الضنك اجتماعها بأمانة الحكومة بدنقلا، بمشاركة الجهات المختصة، لبحث تطورات الوضع الصحي بمحلية مروي، خاصة بعد ظهور حالات في منطقة الغريبة التابعة لوحدة القرير.

وأكد مدير عام وزارة الصحة بالولاية، د. ساتي حسن ساتي، أن الوزارة أعدّت خطة عاجلة ومتكاملة للتصدي للمرض، تتضمن تدخلات ميدانية واسعة للحد من الانتشار، مشيرًا إلى توفر الأدوية والمعينات الطبية اللازمة، ودعا المواطنين إلى الالتزام بالإرشادات الصحية والمساهمة في مكافحة نواقل المرض عبر تجفيف مصادر المياه الراكدة.

وقال المواطن السر الحسن إن الوباء انتشر بسرعة كبيرة في محلية مروي، مؤكدًا أن انهيار المنظومة الصحية يجعل الوضع الراهن تهديدًا وبائيًا واسع النطاق يطال شريحة كبيرة من السكان.

وأضاف الحسن في حديثه لـ«أفق جديد»: «حمى الضنك مرض خطير، وقد يتعرض المريض لنزيف إذا تأخرت حالته الصحية. المرض انتشر في الخرطوم وبحري وأم درمان والجزيرة وربك وكوستي وكسلا والقضارف وبورتسودان، إلى جانب عدد من المدن والقرى الأخرى».

من جانبه، أوضح المدير التنفيذي لمحلية مروي، دفع الله محمد صديق، أن المحلية بدأت منذ تسجيل الحالات الأولى في تنفيذ إجراءات عاجلة شملت تفتيش (320) منزلاً، إلى جانب تكثيف حملات التوعية الصحية، خاصة فيما يتعلق بتجفيف المواعين والصهاريج ومصادر المياه الراكدة.

وأشار إلى وضع خطة إسعافية لمحاصرة المرض في منطقة الغريبة ومنع انتقاله إلى المناطق المجاورة، عبر نشر فرق ميدانية بمشاركة متطوعي الهلال الأحمر السوداني، والمقاومة الشعبية، وقوى الإسناد المدني، وعمال صحة البيئة، على أن تتواصل الزيارات الميدانية خلال الأيام المقبلة.

وأكدت المحلية تشكيل غرفة طوارئ لمتابعة الموقف أولاً بأول، مع تعزيز برامج التوعية بالوحدات الإدارية، مثمنةً دعم وزارة الصحة وحكومة الولاية في جهود احتواء المرض.

من جانبها، قالت المواطنة سوسن عثمان إن المستشفيات والمراكز الصحية تعاني اكتظاظًا كبيرًا بالمرضى، خاصة المصابين بالملاريا وحمى

المياه الراكدة والبيئة الملوثة تغذي انتشار الحمى

الضنك.

وأضافت: «أُصيب جميع أفراد الأسرة بالملاريا وحمى الضنك، والوضع الصحي يتطلب متابعة دورية وتوفير الأدوية والمحاليل الوريدية».

وخلال الفترة الأخيرة، شهدت عدة مناطق بالولاية الشمالية تزايدًا في حالات الإصابة بحمى الضنك، في ظل ظروف بيئية مواتية لتكاثر البعوض الناقل للمرض، ما دفع السلطات الصحية إلى تكثيف أنشطة الترصد والاستجابة الميدانية، وتعزيز حملات المكافحة والتوعية.

وأوضح إعلام وزارة الصحة بالولاية الشمالية، في بيان تلقته «أفق جديد»، أن معظم الحالات سُجلت في منطقة الغريبة بعدد 67 إصابة، إضافة إلى حالة واحدة في منطقة الباسا وأخرى في الأراك.

وأكد البيان استمرار تدخلات الفرق الميدانية في عدد من محليات الولاية، بالتوازي مع تفعيل غرف الطوارئ الصحية وتعزيز إجراءات الاستجابة للحد من انتشار المرض.

وأشار إلى أن التدخلات تشمل مكافحة نواقل المرض، وعلى رأسها بعوض «الإيديس إيجبتاي»، إلى جانب تكثيف أنشطة تعزيز الصحة والتوعية عبر وسائل الإعلام والوسائط الإلكترونية والرسائل الإرشادية.

وشددت السلطات الصحية على أهمية الالتزام بالإرشادات الوقائية واتخاذ الاحتياطات اللازمة، داعية المواطنين إلى التعاون مع فرق المكافحة والإبلاغ عن أي حالات اشتباه.

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت الأسبوع الماضي ارتفاع حالات الإصابة بحمى الضنك في ست ولايات، مع استمرار تسجيل إصابات بالتهاب الكبد الوبائي E في ولاية الجزيرة، وسط نقص في بعض الأدوية والمستهلكات الطبية الخاصة بالأوبئة.

وفي ديسمبر الماضي، حذرت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان من تفشي الملاريا في عدد من الولايات، حيث سُجلت أكثر من ألفي إصابة و80 حالة وفاة خلال شهرين.

وسبق أن أعلن وزير الصحة الاتحادي، البروفسور هيثم محمد إبراهيم، أن البلاد تسجل أكثر من 3 ملايين إصابة سنويًا بالملاريا، إلى جانب عدد كبير من الوفيات.

وخلال الأسابيع الماضية، كشفت وزارة الصحة عن نقص في أدوية الملاريا بعدد من الولايات، بينها الخرطوم، وأعلنت اعتماد استراتيجية لامركزية لمعامل الصحة العامة في ست ولايات للكشف المبكر عن الأوبئة.

كما أشارت تقارير رسمية إلى تجاوز معظم الولايات العتبة الوبائية للملاريا، مع استمرار تدفق النازحين، والتحسب لاحتمال ظهور حالات الكوليرا.

وكشف مدير عام وزارة الصحة بولاية الخرطوم، فتح الرحمن محمد الأمين، عن تحديات كبيرة تواجه القطاع الصحي، أبرزها تصريف المياه الراكدة داخل المنازل وإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب، التي تسهم في تكاثر البعوض وزيادة خطر تفشي الأوبئة.

وأكد أن جهود مكافحة النواقل لن تكون كافية دون معالجة هذه المشكلات، مشيرًا إلى أن السلطات تراقب الوضع الوبائي باستمرار، مع تسجيل حالات موسمية، خاصة الملاريا. وحذر من تفاقم الأزمة بسبب خلو عدد كبير من المنازل، لكنه شدد على إمكانية تقليل الخسائر الصحية بنسبة تصل إلى 95% حال تنفيذ التدخلات الوقائية المطلوبة.

ولفتت دراسات إلى تصاعد ملحوظ في حالات الملاريا الحبشية، التي شكّلت نحو 27% من الإصابات في بعض المناطق، رغم أن الملاريا المنجلية تظل الأخطر.

ومع استمرار النزاع المسلح، يتدهور الوضع الصحي بوتيرة متسارعة، إذ تعرض القطاع الصحي بولاية الخرطوم لأضرار جسيمة خلال العام الأول من الحرب، وخرج نحو 70% من المستشفيات عن الخدمة كليًا أو جزئيًا بسبب القصف والنهب ونقص الإمدادات.

كما تعرض أكثر من 120 مستشفى في القطاعين العام والخاص للنهب، ما فاقم تدهور الخدمات الصحية وقلّص قدرة الولاية على الاستجابة للاحتياجات العلاجية المتزايدة.

وتضررت البنية التحتية المرجعية بصورة كبيرة، بما في ذلك تدمير المعمل القومي «استاك» وبنك الدم المركزي، وخروج المراكز المرجعية الرئيسية عن الخدمة، ما أثّر مباشرة على خدمات التشخيص ونقل الدم، ورفع مخاطر التأخر في علاج الحالات الحرجة.

ومع استمرار تفشي الأوبئة وارتفاع أعداد العائدين، تبدو مدن العاصمة الخرطوم ومناطق أخرى في سباق مع الزمن لاحتواء الوضع الصحي المتفاقم.

ويتطلب الواقع الصحي المتدهور دعمًا عاجلًا وقويًا من المجتمع الدولي، وتنسيقًا فاعلًا بين الجهات الحكومية والمجتمعية، لتفادي تحول الأزمة الراهنة إلى كارثة صحية شاملة.

«المخـدرات».. حرب بديلة في ولاية نهر النيل

ملخص

تحولت قرى ولاية نهر النيل، التي عُرفت بهدوئها وبساطة الحياة فيها، إلى مسرح لانتشار المخدرات وملاحقة مروجيها، ما صدم السكان، ومنهم الحاج مصطفى الذي لم يتخيل أن يرى مثل هذه الظواهر في قريته قرب شندي. وشهدت المنطقة خلال الأشهر الأخيرة عمليات مطاردة ودهم أسفرت عن ضبط مخدرات واعتقال مروجين، بينهم من كان يخزن كميات كبيرة داخل منازل ومزارع، في مؤشر على تغلغل الظاهرة في الريف، وليس المدن فقط.

تصاعدت ضبطيات المخدرات بصورة ملحوظة منذ اندلاع الحرب، وشملت كميات ضخمة من الكبتاجون، الترامدول، البنقو، والآيس كريستال، إضافة إلى تفكيك شبكات تهريب ومصانع إنتاج، أبرزها مصنع ضخم قرب مصفاة الجيلي. وتشير تقارير الشرطة إلى ضبط ملايين الحبوب المخدرة وكميات كبيرة كانت في طريقها للتوزيع داخل الولاية وخارجها، ما يعكس تحول المنطقة إلى نقطة نشطة في تجارة وعبور المخدرات، وسط اتهامات بتورط شبكات منظمة وعناصر تستخدم التمويه العسكري.

على المستوى الاجتماعي، أصبح تعاطي المخدرات مشهداً مألوفاً في بعض الأحياء والميادين، خصوصاً بين الشباب، ما أدى إلى تفاقم الجريمة والعنف ودخول عدد منهم السجون. ويروي مواطنون قصصاً مؤلمة لشباب قادتهم المخدرات إلى الانحراف وارتكاب جرائم، بينما تحاول لجان الأحياء التصدي للظاهرة عبر التوعية والرصد، رغم ضعف الإمكانات واتساع حجم المشكلة.

يربط مختصون انتشار المخدرات بظروف الحرب، التي أدت إلى تسرب الأدوية المنبهة ونهب الإمدادات الطبية، إلى جانب غياب مراكز التأهيل الكافية وضعف التعامل الصحي مع الإدمان، الذي يُنظر إليه غالباً كجريمة لا كمرض. ويحذر أطباء من أن المخدرات تُستخدم تاريخياً كأداة في الحروب، لما تسببه من تغييرات نفسية وسلوكية خطيرة، مؤكدين أن استمرار انتشارها يهدد الأفراد والأسر والنسيج الاجتماعي بأكمله.

لم يَدُر بخلد الحاج مصطفى، أن تتحول شوارع قريته الريفية الوادعة وأزقتها الممراحة، ساحة للمطاردة المسلحة بين أجهزة مكافحة المخدرات والمروجين، بل لم يكن ليتصور أن يكون في قريته، غربي مدينة شندي بولاية نهر النيل، مروجون للمخدرات من الأساس، فالناس هنا يعيشون حياة بسيطة هادئة، من الحقل للبيت ومن البيت للتجمعات اليومية الراتبة تحت ظل العصر أمام دكانه أو أمام الدكاكين الأخرى، للترويح والأنس مع الجميع. لكن أكثر من حادثة خلال شهرين، هزّت قناعات الرجل السبعيني بهدوء القرية وبقائها على طبيعتها التي ألفها منذ أعوام حياته.

طاردت الشرطة عبر الشوارع الضيقة شاباً يمتطي موتراً، يعمل مروجاً لتاجر أكبر، وفي حيازته لفائف حشيش. وراج في القرية أن الشاب تخلص من اللفافات المخدرة أثناء المطاردة، لكن الشرطة ألقت القبض عليه بعد ذلك من المنزل في ساعة متاخرة من الليل، وتمثلت الحادثة الأخرى في عملية دهم واسعة لمنزل مجاور للحاج مصطفى، عثرت الشرطة خلالها على براميل معبأة بالحبوب المخدرة، مخبأة داخل أكثر من غرفة وألقت من فورها القبض على صاحب المنزل الذي راج أنه على صلة وشراكة مع سوريين يعملون بالزراعة قريباً من منطقة المعاقيل. يقول الحاج مصطفى دهشاً: «عشنا وشفنا»

ضبطيات

بعد اندلاع الحرب بفترة وجيزة، تزايدت معدلات ضبطيات المخدرات بأنواعها المختلفة، في ولاية نهر النيل بصورة ملحوظة، وامتدت هذه الضبطيات لتشمل القرى والأرياف في الولاية، جنباً إلى جنب مع مدنها التي شهدت موجات نزوح عالية، ويُفسر إعلان ضبط مصنعاً لإنتاج الكبتاجون، لاحقاً، قرب مصفات الجيلي القريبة بعد تحريرها، تزايد انفتاح سوق المخدرات وانتشارها بكثافة، إلى جانب مصادر أخرى، في الولاية التي يعتمد فيها السكان على حرفتي الزراعة والتجارة.

وكانت السلطات أعلنت في يوم 11 فبراير 2042، ضبط أكبر مصنع لإنتاج الكبتاجون، بإنتاجية تبلغ 100 ألف حبة كبتاجون بالساعة، أنشأته قوات الدعم السريع قرب مصفاة تكرير النفط شمالي الخرطوم، في اعقاب انهيار هذه الصناعة في سوريا بعد نظام الأسد، ورصدت داخل المصنع مواداً خام وماكينات جديدة تكفي لإنتاج 700 مليون حبة.

وقبله في 4 أكتوبر 2024، وبحسب المكتب الاعلامي لشرطة نهر النيل، ألقت مكافحة المخدرات بمدينة شندي القبض على أحد مروجي المخدرات، وصفته بالأخطر، إلى جانب ثلاثة متهمين آخرين بترويج المخدرات وفي حوزتهم 416 رأس حشيش و28 قطعة بأحجام مختلفة، بعد دهمها مزرعة مجاورة لمنزله. اتخذت إجراءات قانونية في مواجهتهم تحت المادة (15 أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.

وتوالت ضبيات الشرطة والأجهزة الأمنية لمروجي وتجار المخدرات، وشهد الأسبوع الأول من يونيو 2025، توقيف جهاز المخابرات العامة وشرطة مكافحة المخدرات، بين ولاية الخرطوم وشمال ولاية نهر النيل، شبكةً تنشط في ترويج وتهريب وتجارة المخدرات، وأسفرت العملية، عن ضبط 53500 حبة ترامدول، 19 جوال بنقو، عربة لاندكروزر موديل 2004، وتقدر قيمة المضبوطات بمبلغ 720 مليون جنيه سوداني.

وفي يوم 26 يونيو 2025، ووفقاً للمكتب الإعلامي لشرطة نهر النيل، أحبطت مكافحة التهريب بنهر النيل تهريب 80 كيلو غراماً من مخدر «الآيس كريستال» على حدود الولاية مع إحدى دول الجوار وتزامن ذلك مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، وخلال 24 ساعة أخرى، ضبطت شرطة محلية شندي، 2 مليون و500 حبة كبتاجون جديدة، في حوزة أجنبي، داخل شاحنة مخبأة في إحدى المزارع.

وتمكنت شعبة مخدرات شندي في 25 سبتمبر 2023 من ضبط 33 رأس من مخدر البنقو، وأوقعت بمروج حشيش بالمدينة، يروج للمخدرات من داخل منزله، ضبطت بحوزته 2 كيلو حشيش أفغاني و180 حبة كبتاجون. وعاودت في أغسطس 2024، ضبط شاحنة على متنها مليوني حبة كبتاجون مخدرة، ووفق المكتب الصحفي للشرطة أن الشاحنة يقودها سائق أجنبي بغرض توزيعها على محليتي شندي وعطبرة، كما تمكنت قوة مشتركة من شرطة مكافحة المخدرات، والشرطة الأمنيه وجهاز المخابرات العامة، من ضبط كمية كبيرة من الحبوب

المخدرة بلغ عددها 1288 حبة مخدرة كانت مخبأة في منزل بمنطقة خليوه شمال عطبرة.

وأفاد المكتب الاعلامي لشرطة نهر النيل، في 12 يونيو 2025، أن الشرطة أحبطت محاولة تهريب كمية ضخمة من الحبوب المخدرة، أثناء تفتيش دوري في منطقة كبري المتمة. أوقفت عربة ثلاجة تحمل لوحة سعودية بالرقم (3680 أ دق)، في طريقها من منطقة الرحماب إلى مدينة شندي. وعُثر على جوال يحتوي على خمسين كيسًا من حبوب مخدرة من نوع «لجة»، بواقع ألفي حبة في كل كيس، ليبلغ إجمالي المضبوطات 100،000 حبة مخدرة.

وأوقفت الأجهزة الأمنية بمحلية المتمة، (م. أ. م) من أخطر مروجي مخدر «الآيس كريستال» بمنزله بمنطقة الجوير، وأسفرت عملية المداهمة عن ضبط عدد 14 (سرنجة) فارغة، ميزان إلكتروني لوزن المخدر، 77 أمبولة فارغة، وأخرى معبأة معدّة للتوزيع بالإضافة إلى أدوات تعاطٍ وحقنتين جاهزتين، وأربعة هواتف نقالة. وخلال الفحص الفني للهواتف، تبيّن وجود شريك للمتهم يُدعى (ع. ص. ب)، وافد من مدينة ود مدني، وشقيقه (م. ب. ص) سبق ضبطه في كمين على جسر المتمة. تحركت القوة فوراً إلى موقع المتهم الثاني، وتم ضبطه وبحوزته 6.5 جرام من الآيس كريستال، أربع أوراق «برنسيس»، مبلغ مالي قدره 580 ألف جنيه، مراسلات عبر «واتساب» وإشعارات تحويل مالي عبر تطبيق «بنكك»، بالإضافة إلى دراجة نارية بدون أوراق رسمية رسمية وعدد ستة هواتف نقالة بشرائح مختلفة. كما عُثر على ملابس ومهمات عسكرية تابعة لاحدي الجهات النظامية كان المتهمون يستخدمونها وسيلة تمويه أثناء عملية توزيع المخدرات بموجب ذلك اتخذت إجراءات قانونية ضد المتهمين بالرقم 39، تحت طائلة قانون المخدرات والمؤثرات العقلية تحت (المادة 15 أ)، إلى جانب المواد 60، 68، و100 من القانون الجنائي، بالقسم الأوسط وتفيد متابعات المكتب الصحفي للشرطة انه وعلي ذات السياق ضُبط المتهم (م. ح. ع) وبحوزته أدوات تعاطي وكمية من البنقو، وتم اتخاذ إجراءات بلاغ في مواجهته وفق أحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.

وفي 24 ديسمبر 2024 تمكنت قوات مكافحة التهريب بولاية نهر النيل، بحسب المكتب الإعلامي لشرطة نهر النيل، من ضبط عدد 96 ألف حبة كبتاغون، وكيس من مخدر الهيروين الخام، إضافة إلى قطعتين من سلاح الكلاشنكوف، يُرجَّح أنها كانت في طريقها إلى مليشيا الدعم السريع.

وفي 5 فبراير 2026 وفي عمليتين منفصلتين فبضت الشرطة بارتكازي العمارة والعوتيب، تمكنت خلالها من ضبط (150) و (80) رأساً من مخدر البنقو.

ترويج

يقول الحاج مصطفى إن مشهد تعاطي المخدرات بات مألوفا، ويخبر في حديثه إلى «أفق جديد» أن الشباب يتجمعون ليلا في الحقول أمام النيل، وفي الميادين وحتى قرب المقابر ويتعاطون «هذه السموم» حدَّ تعبيره. ويضيف: «يأتون إلى دكاني كثيرا ويطلبون أوراق البرينسيس. أنا لا أبيع هذه الأشياء».

يفيد مصدر أمني بسجن شندي، تحدث إلى «أفق جديد» وطلب حجب اسمه، أن أكثر من عشرين تاجرا ومروجا يقضون فترة حكم بسجون الولاية، تتفاوت مدد محكومياتهم بين الخمسة سنوات والعشرين سنة جنبا إلى جنب مع ضحاياهم من الشباب في أعمار متفاوتة، متهما السلطات المحلية بالتهاون في حسم معركة المخدرات، ولا يستبعد ضلوع عناصر أمنية في عمليات إدخال المخدرات وبيعها في ولاية نهر النيل. ويروي قصة الشاب أيمن، القابع بالسجن بتهمة بيع عربة شخص قتيل في ولاية أخرى، والذي بدأ مبكرا في عمر الـ15 عاما بالترويج والبيع والتعاطي، وقادته المخدرات للدخول في بيع السيارات المسروقة.

بدورها تروي السيدة نعيمة مختار، بقلب مفطور، في حديثها مع «أفق جديد» محنة ولدها عماد، الأكبر من ضمن ثلاثة أولاد، يعيش والدهم بالمملكة العربية السعودية. يقضي عماد، الطالب في السنة النهائية بالمرحلة الثانوية، فترة حكم بالسجن مدته عامين، أثر شجار دام انتهى بطعنه أحد شباب حي 19 بمدينة شندي، بسكين وذهبت التحقيقات إلى تعاطيه مخدر الآيس.

ويقول مواطنون من مدينة شندي تحدثوا إلى «أفق جديد» أن تداول المخدرات والترويج لها لم يعد خافيا في منطقة العبور وسوق الديم وفي حديقة الأم وحديقة السنتر جوار جامعة الطب، وفي حدائق شندي بحلة البحر، التي شهدت أحداث عنف مسلح

بسبب الترويج للمخدرات، حيث ينشط بعض الشاب في مقتبل العمر وبأزياء عسكرية في البيع والشراء والترويج، يزعم الناس أنهم مجموعات منظمة محمية من سلطات عليا.

يخبر صلاح الفكي عضو لجان المكافحة في الأحياء بمدينة شندي، أن اللجنة تكافح في التصدي لانتشار المخدرات عبر شقين، عملية الرصد والرقابة والتبليغ، بما في ذلك توجيه الأسر وتنبيههم في وقت مبكر لسلوك بعض أبنائهم ممن يقعون ضحية للترويج أو التعاطي، ويتعلق الشق الآخر بمشاركة الوعي وتنظيم المحاضرات في الأندية ومراكز تجمعات الشباب وفي دور العبادة. ويقول في حديث إلى «أفق جديد»: «هناك ترويج في بعض الأماكن العامة كالحدائق والميادين العامة والأسواق وثبت تورط أفراد يرتدون الزي العسكري؛ حدثت مواجهة بينهم والمواطنين في حديقة الأم بشندي، وحصل ضرب نار تدخلت بعده الشرطة العسكرية». ويضيف: «نحاول قدر استطاعتنا بامكانات محدودة، ولكن الموجة عالية جدا».

مكافحة

في حديث إلى «أفق جديد» تخبر شيماء، وهي طبيبة صيدلانية متخصصة تعمل في مركز لمعالجة الإدمان، أنه ومن قبل الحرب نفسها لم تكن هناك سيطرة كاملة على الأدوية المُنبهة. ومنذ نهب الامدادات الطبية والصيدليات ومخازن شركات الادوية الخاصة، بداية اندلاع الحرب، ازداد الوضع سوءً، فقد حدث تسرب رهيب للأدوية المنبهة. وتصنف الأنواع التي يتعاطها الجنود، مثلا، باسم (stimulant drugs) وهي أدوية تعمل على تحفيز الجهاز العصبي المركزي، تستخدم طبيا لعلاج بعض الامراض ولها استخدمات خاطئة، تبلغ حد الإدمان، من قبل بعض الرياضيين وسائقي الشاحنات الثقيلة لزيادة الكفاءة واليقظة، فيصابون بتغييرات حادة في المخ والوعي والحواس وباختلال في الوظائف الفيزيولوجية والنفسية. تقول: «المدمنون هنا، بمن فيهم الجنود في ساحات القتال يكسبون الاثار الجانبية للدواء، حيث يحدث تحفيز عال لوظائف الجسم والدماغ وتقل الشهية والإحساس بالإعياء والتعب، ويشعر المتعاطي بطاقة داخلية متزائدة وبأنه ذو قدرة خارقة ويعاني التوتر والهلوسة السمعية والبصرية، لذلك ليس مستغرباً ما يشاهده الناس في وسائل التواصل الاجتماعي من جرائم اغتصاب وعنف مبالغ فيه ضد الأسرى والمدنيين في أماكن الاشتباكات».

وتنفي رشا خضر وهي طبيبة مختصة في علاج الادمان والتأهيل النفسي والاجتماعي، وجود مراكز تأهيل متكاملة لمدمني المخدرات بشتى صنوفها وأنواعها، عشبية أو كيمائية. وتذهب إلى أن التعاطي مع الادمان كانحراف سلوكي وتجريمي وفقا للقانون، اكثر من كونه مرض يتطلب التدخل الطبي والارشاد الاجتماعي غائبة «الادمان والمخدرات عموما، موضوع له ابعاده القانونية والصحيه والنفسية والاجتماعية، بيد أن الجانب المفعل حاليا هو القانوني والجنائي، لكن الجوانب الصحية ومعالجة وتاهيل مدمني المخدرات غائبة تماما. تقول في حديث لـ«أفق جديد» ومن ثم تضيف: «كل الجهود، ان وجدت، فهي ضعيفة وتفتقر لاسس علمية ومنهجية واضحة للتعامل مع المدمن، وهو تحدٍ ظل قائما ما قبل الحرب وأثناءها».

وتؤكد رشا كثافة انتشار المخدرات بشتى أنواعها، ليس في نهر النيل وحدها، بسبب الظروف التي يعيشها الناس وانشغال الدولة بالحرب، وتمثل المخدرات، تاريخيا، أداةً من أدوات الحروب ولا غرو في تمدد تعاطيعها والترويج لها وسط قطاعات واسعة من فئات المجتمع. وتخبر في حديث إلى «أفق جديد» أن هنالك عزوف عن ارتياد المدمنين مراكز التأهيل النفسي والاجتماعي، لاسباب تتعلق غالبا بالوصمة الاجتماعية وقلة الكوادر المدربة والمؤهله للتعامل مع المدمنين والمخدرات. «الاثار المترتبه على التعاطي تبدأ من مستوى التأثير السلبي الضار على الفرد وأسرته وتمتد لتبلغ المحيط الاجتماعي وابرز الأضرار هي الآثار الصحية والنفسية وزيادة معدلات الجريمه وحالات التفكك الاسري والتاثيرات الاقتصادية، حيث يتدهور الوضع المالي والاقتصادي للمدمن واسرته وتدهور الانتاجية في العمل». تقول ومن ثم تضيف: «ليس هناك إحصائيات دقيقة للمدمنين لغياب كثير من المعطيات وغياب الشفافية في الوزارات المختصة ولكن تزايد أخبار المخدرات ووصولها للقرى والأرياف يمنح مؤشرا خطيرا للغاية».

الجيش بين الدولة والتنظيم

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول المقال تعقيد العلاقة بين قيادة الجيش السوداني وتنظيم الإسلامويين، خاصة منذ انقلاب أكتوبر 2021، الذي أعاد للتنظيم نفوذاً داخل مؤسسات الدولة. ورغم النفي الرسمي، تشير الوقائع إلى عودة كوادر النظام السابق إلى مواقع حساسة، وتغلغل شبكات تنظيمية داخل مفاصل القرار والأجهزة الأمنية والعسكرية.

يرى الكاتب أن الحرب وفرت للتنظيم فرصة لإعادة التموضع عبر المؤسسة العسكرية، مقابل تقديمه التعبئة والدعم السياسي والمالي. هذا التشابك، بحسب المقال، يجعل القيادة العسكرية معتمدة على عمق تنظيمي يصعب فك الارتباط معه، ويضعف مصداقيتها أمام الداخل والخارج.

يشير إلى أن استمرار الحرب يخدم مصالح قوى تسعى للحفاظ على نفوذها، لأن أي تسوية سياسية حقيقية قد تعني تفكيك شبكاتها داخل الدولة. وهكذا تتحول الحرب من صراع عسكري إلى صراع على طبيعة الدولة نفسها، بين مشروع وطني ومشروع تنظيمي يسعى للبقاء.

يخلص المقال إلى أن مستقبل السودان يتوقف على قدرة المؤسسة العسكرية على التحرر من نفوذ التنظيمات وبناء جيش مهني مستقل. ففك هذا الارتباط يمثل شرطاً أساسياً لاستعادة الدولة ووقف الحرب، وإلا ستظل البلاد رهينة لصراع يعيد إنتاج الأزمة نفسها.

منذ استمرار الحرب في السودان لم يعد السؤال المركزي محصوراً في موازين القوى العسكرية، بل تمدد ليشمل طبيعة البنية السياسية التي تدير المعركة وتحدد أفقها. وفي قلب هذا السؤال تقف معضلة العلاقة بين قيادة الجيش وتنظيم الاسلامويين، وهي علاقة تحيط بها شكوك كثيفة تعززها الوقائع أكثر مما تنفيها التصريحات.. المعلومات الموثوقة تشير إلى أن انقلاب أكتوبر 2021 مثل نقطة تحول مفصلية أعادت للتنظيم مساحة نفوذ فقدها بعد ثورة أبريل 2019. فبعد أن أُقصي الكيزان من واجهة السلطة، عادوا تدريجياً لا كحزب سياسي معلن بل كشبكة متغلغلة في مفاصل الدولة، تستند إلى كوادر عليا، وقنوات تمويل، ومنابر تعبئة أيديولوجية، وتشكيلات مسلحة متداخلة مع المؤسسة العسكرية. ووفق ما تأكد من معطيات، فقد شغل مسؤولون سابقون من عهد النظام المعزول مواقع حساسة في وزارات وأجهزة سيادية، ولهذا اي حديث عن عدم عودة الإخوان لم يعد سوى لازمة خطابية باهتة. الوقائع تقول غير ذلك. عناصر النظام السابق عادت إلى مفاصل الدولة. وزارات حساسة، مواقع أمنية، دوائر قرار، منابر تعبئة، شبكات تمويل، وحتى تشكيلات مسلحة متداخلة مع الجيش.. التنظيم لم يعد حزبا يرفع لافتة، بل منظومة ظلت تحرك الخيوط من الخلف. كلها مؤشرات على أن العمق التنظيمي للإخوان أصبح جزءا من ماكينة الحرب. التنظيم الذي فقد السلطة في الشارع، وجد في الحرب فرصة ذهبية للعودة عبر البوابة العسكرية.في الوقت الذي يواصل فيه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إنكار أي عودة للنظام القديم.. الإشكالية هنا ليست فقط في وجود عناصر محسوبة على الإخوان داخل الدولة وهو أمر له جذور تاريخية، بل في طبيعة العلاقة الحالية، هل أصبحت القيادة العسكرية أسيرة لعمق تنظيمي يوفر لها الحشد والتعبئة والتمويل، مقابل منح التنظيم مظلة شرعية وغطاءً سياسياً.. كثير من المراقبين يرون أن استمرار الحرب لا يمكن فصله عن هذه العلاقة. فالتنظيم، بحكم طبيعته الأيديولوجية، يميل إلى المعارك الصفرية، ويرى في التسويات السياسية تهديدا وجوديا له، لا سيما إذا كانت تعني تفكيك شبكاته داخل الجيش والأمن والاقتصاد. وعليه فإن أي جهد جاد لإيقاف الحرب يصطدم بمصالح بنيوية لقوى تستفيد من استمرارها، سواء عبر إعادة التموضع أو عبر إعادة إنتاج نفسها كـ(حامية للدولة).. من جهة أخرى يواجه البرهان معضلة مركبة. فهو يحتاج إلى شبكة تعبئة داخلية في ظل حرب مفتوحة، ويحتاج إلى غطاء سياسي في ظل عزلة خارجية متزايدة. لكن هذا الاعتماد يجعله رهينة لتحالف غير معلن، ويقوّض قدرته على المناورة ويضعف مصداقيته أمام المجتمع الدولي والقوى المدنية السودانية. وهنا يكمن جوهر الأزمة، قائد عسكري يريد أن يبدو فوق التنظيمات، لكنه يتحرك داخل شبكة نفوذ يصعب كسرها دون كلفة عالية. والسؤال الأهم إذن ماذا عليه أن يفعل إذا أراد فعلاً فك الارتباط، النتيجة حتي الان إنكار رسمي يقابله تمدد فعلي. تصريحات عن عدم عودة النظام القديم (مافي كيزان وينم الكيزان) بينما يعود رجال ونساء الكيزان إلى مواقع القرار الواحد تلو الآخر. الأخطر من ذلك أن استمرار هذا التشابك يعني شيئاً واحداً، لا أفق حقيقي لوقف الحرب. لأن أي تسوية سياسية شاملة ستعني بالضرورة تفكيك الشبكات الحزبية داخل الجيش والدولة، وهذا ما لا يبدو أن مراكز النفوذ مستعدة له. وهنا يتحول السؤال من كيف نوقف الحرب إلى من المستفيد من استمرارها.. وإذا كان البرهان يريد فعلاً أن يبرئ نفسه من تهمة الارتهان، فعليه أن يفعل ما لم يفعله حتى الآن، أن يعترف بوجود اختراق حزبي داخل المؤسسة العسكرية بدلاً من إنكاره.. وأن يبدأ بإبعاد العناصر المرتبطة تنظيمياً من مواقع القرار مهما كانت الكلفة، وأن يوقف سياسة إعادة تدوير كوادر النظام السابق تحت أي مسمى. ويفتح الطريق لعملية سياسية حقيقية تقود إلى سلطة مدنية انتقالية، لا إلى واجهة جديدة للتنظيم ذاته. لكن هذه الخطوات ليست تقنية أو إجرائية إنها مواجهة مباشرة مع بنية نفوذ قد تعتبر أي محاولة إصلاح إعلان حرب عليها.. وكل ذلك يتطلب إرادة سياسية وشجاعة شخصية، فعملية فك الارتباط مع تنظيم متجذر داخل المؤسسة ليس مجرد قرار إداري، إنه صدام مع بنية نفوذ متراكمة منذ ثلاثة عقود. لكنه أيضاً شرط ضروري لاستعادة ثقة الداخل والخارج ولبناء دولة لا تُدار من خلف ستار التنظيمات.. في المحصلة ليست القضية معركة بين البرهان والإخوان بقدر ما هي معركة السودان مع فكرة الدولة المختطفة. فإذا أراد قائد الجيش أن يسجل اسمه في صفحة مختلفة من تاريخ البلاد، فعليه أن يختار: إما أن يكون قائد جيش وطني خالص، أو أن يبقى جزءاً من شبكة لا تستطيع العيش إلا في ظل حرب دائمة. الحرب بالنسبة

له ليست كارثة وطنية، بل لحظة إعادة تموضع. فالتنظيمات العقائدية لا تزدهر في أجواء السلام والتسويات، بل في بيئات الاستقطاب الحاد والخطر الوجودي. وكلما طال أمد الحرب، تعمقت الحاجة إلى شبكات التعبئة والتمويل والانضباط الأيديولوجي، وهي أدوات يجيدها الإخوان أكثر من غيرهم. وهكذا تتحول الدولة إلى رهينة تحتاج التنظيم ليستمر القتال ويحتاجها التنظيم ليستعيد السيطرة. أما البرهان فيقف في قلب هذه المعادلة المرتبكة. ظاهرياً هو قائد جيش دولة، اما عمليا تحاصره شبكة نفوذ تراكمت خلال ثلاثين عاماً. شبكة تعرف مفاصل المؤسسة العسكرية وتملك خبرة الاختراق وتدرك كيف تفرض كلفتها على أي محاولة إقصاء.. البلاد اليوم أمام مفترق طرق واضح، إما جيش وطني مهني ينتمي للدولة وحدها، أو مؤسسة مخترقة تدير حرباً مفتوحة نيابة عن مشروع أيديولوجي فقد شرعيته الشعبية.. السودان اليوم يحتاج إلى استعادة الدولة من قبضة التنظيمات. فالحروب تنتهي لكن الدول المختطفة لا تتعافى بسهولة. وإن لم يحسم هذا الاشتباك بين الدولة والتنظيم، فستظل كل معركة عسكرية مجرد فصل جديد في حرب أعمق، حرب على هوية السودان نفسه. والتاريخ لا يرحم القادة الذين ترددوا في لحظة الحسم. والسودان لم يعد يحتمل حرباً أخرى باسم أي تنظيم.. وخلاصة وزبدة قولنا هو انه منذ انقلاب أكتوبر 2021، لم يحتاج التنظيم إلى لافتة كبيرة كتب عليها عدنا، لم يحتج إلى مؤتمر عام أو مواكب مليونية. عاد بهدوء بقرارات تعيين بمستشارين فنيين، بوجوه قديمة غيرت مواقعها ولم تغير ولاءها. التنظيم الذي قيل إنه سقط في أبريل 2019، لم يسقط هو فقط بدل مقعده من الصف الأول إلى غرفة التحكم الخلفية. واليوم بينما البلد يحترق تدار الحرب بخطابين خطاب رسمي يتحدث عن الدولة والسيادة، وخطاب تعبئة أيديولوجي يوزع صكوك الوطنية والكفر والخيانة حسب الحاجة، والسؤال الذي لا بد أن يطرح بصوت عالٍ، من يحتاج من، هل البرهان يستخدم الإخوان كوقود للحرب، أم أن الإخوان يستخدمون البرهان كواجهة لحربهم الخاصة.. الواقع يبدو أقرب إلى صفقة غير مكتوبة.. التنظيم يوفر العمق التنظيمي، منابر المساجد، شبكات التبرعات، ماكينة التعبئة، وبعض الظل المسلح المتداخل مع الجيش. وفي المقابل يحصل على شيء أثمن من المناصب يحصل على الوقت. والتنظيمات العقائدية تعشق الوقت أكثر من أي شيء آخر. لأنه في كل يوم حرب إضافي، تعود خطوة إلى الأمام داخل الدولة. الحرب بالنسبة لهم ليست مأساة وطنية؛ هي فرصة لإعادة التمكين بنسخة أقل ضجيجا وأكثر دهاء. أما البرهان فيبدو كمن يقف أمام الكاميرا ليؤكد أن البيت خال من الضيوف بينما الضيوف في الخلف يعيدون ترتيب الأثاث. والمفارقة الساخرة أن الثورة التي خرجت لتفكيك دولة التنظيم، تجد نفسها اليوم أمام دولة حرب تعيد إنتاج التنظيم باسم المعركة الوطنية. إن فك الارتباط مع التنظيم ليس تصريحا يبث في التلفزيون، هو قرارات موجعة لم تصدر بعد ولذلك يستمر المشهد كما هو حرب بلا أفق..

كيف إلتقت الصهيونية مع شعبوية الإخوان المسلمين في تدمير الدولة الوطنية؟؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يتناول المقال مقارنة جدلية بين الصهيونية وجماعة الإخوان المسلمين، رغم العداء المعلن بينهما، مشيراً إلى تشابه في البنية التنظيمية والسلوك الإقصائي. ويرى أن الفارق الجوهري يكمن في مفهوم الوطن؛ فالصهيونية تقدّس الأرض وتبني مشروعها على دولة قومية محددة الحدود، بينما يعتبر الإخوان أن العقيدة تتقدم على الوطن، وأن الدولة الوطنية مجرد وسيلة لخدمة مشروع أوسع.

يستند الكاتب إلى آراء باحثين شبّهوا الإخوان بـ"صهاينة الإسلام" من حيث عقلية التنظيم المغلق واعتقاد كل طرف بأنه "الجماعة المختارة". ويشير إلى أن كلا المشروعين، بحسب هذا الطرح، يقوم على إقصاء الآخر وتبرير الصراع باسم فكرة عليا تتجاوز التعدد الوطني.

يطرح أن الطرفين استخدما شبكات عابرة للحدود وآليات ضغط سياسي لتحقيق أهدافهما، مع اتهامات بممارسة العنف أو تأجيج الصراعات لترسيخ النفوذ. ويعرض الحالة السودانية مثالاً، متهماً الحركة الإسلامية بتغليب بقاء التنظيم على وحدة الدولة.

يخلص الكاتب إلى أن الخطر، من وجهة نظر الكاتب، يكمن في إضعاف مفهوم الدولة الوطنية، سواء عبر مشروع استيطاني توسعي أو عبر تنظيم عابر للحدود لا يمنح أولوية للسيادة الجغرافية. وفي الحالتين، يصبح الوطن أداة ضمن مشروع أيديولوجي أوسع.

في أدبيات السياسة المعاصرة، تبرز مقارنة مثيرة للجدل بين الحركة الصهيونية وحركة الإخوان المسلمين، فرغم العداء الظاهر والمستحكم بين الطرفين، إلا أن مدرسة النقد السياسي ترى تشابهاً جوهرياً من الناحية الوظيفية والأليات السياسية المشتركة، مع فارق جوهري وتناقض صارخ في مفهوم الوطن والحدود. إلا أن الفجوة الكبرى بين المشروعين تتمثل في النظرة للأرض والسيادة، فالصهيونية حركة قومية متطرفة قامت على فكرة تقديس الأرض وجمع شتات اليهود في بقعة جغرافية محددة لبناء دولة يهودية وطنية، بمفهومهم العنصري. إذا الوطن لدى الصهيونية غاية ومركز، والحدود عندهم يجب أن ترسّم وتحمى... اما فكرة الاخوان المسلمين فتنطلق من مبدأ (لا وطن للمسلم إلا عقيدته). والوطن لديهم، (خاصة عند سيد قطب)، هو «حفنة من تراب بلاقيمة» إذا تعارض مع مشروع الخلافة. لذلك نجد أن هدف الاخوان هو إذابة الحدود الوطنية وتفكيك الدولة لصالح كيان هلامي عابر للقارات، والوطن ليس غاية بل مجرد وسيلة ومنصة انطلاق أو مورد مالي لخدمة الجماعة والتنظيم.

وهناك من الكتاب ما يصف الاخوان المسلمين (بصهاينة الأسلام)، ويعتبر الكاتب والباحث السياسي المصري أسامة الدليل من أبرز من روج لهذا المصطلح حيث يرى ان الاخوان المسلمين هم «الوجه الإسلاموي للصهيونية»... ويأتي هذا الوصف ليس لتماثل الأهداف، بل لتماثل السلوك الإقصائي.. كذلك عقد الباحث في شؤون الجماعات الاسلامية والمنشق عن جماعة الاخوان المسلمين، (ثروت الخرباوي) في كتابه الشهير «سر المعبد»، مقارنة بين بروتوكولات حكماء صهيون وبين (أدبيات التمكين) عند جماعة الإخوان. فهو يرى أن الجماعة تعمل بعقلية «المجتمع المغلق» الذي يرى نفسه شعباً مختاراً وسط غابة من «الجاهلية»، وهو نفس المنطق الانفصالي الذي قامت عليه الصهيونية...

فكما يرى الصهاينة في أنفسهم (شعب الله المختار)، يرى الإخوان المسلمين انهم (الجماعة المختارة لقيادة الأمة)، وما سواهم فئة ضالة وجاهلة يجب محاربتها.

وكلاهما (أي الصهيونية والاخوان) لا يتردد في استخدام العنف المنظم، والتهجير، أو إثارة الفتن لتثبيت أركان التنظيم، ويمارسون ذلك من خلال شبكات دولية تضغط على الحكومات وتخترق المجتمعات لتحقيق أجندات لا تخدم المصلحة الوطنية للدول التي يعيشون فيها.

وبالنظر إلى الحالة في السودان فهى الأبرز التي تجلى فيها تفكير الإخوان تجاه الوطن... فالحركة الإسلامية السودانية عبر حزبها المؤتمر الوطني ضربت أروع الأمثلة في عدم المبالاة بوحدة التراب الوطني، ففي ظل حكمهم، تم التفريط في ثلث مساحة البلاد مقابل بقاء التنظيم في السلطة في الشمال. وكان الشعار الضمني لهم (فاليذهب جزء من الوطن، ليبقى التنظيم حاكماً)، ويظهر ذلك بوضوح في سلوكهم الحالي في السودان حيث تتهم الحركة الاسلامية بإشعال فتيل الحروب والتمسك باستمرارها حتى لو أدى ذلك لتفتيت ما تبقى من السودان. ليحكموا فيه بعقلية «الكنتونات»؛ فإذا تعذر لهم حكم السودان كاملاً، فلا بأس من تحويل جزء منه (ولايات معينة في الشمال مثلا) إلى معقل حصين للتنظيم، حتى لو كان ذلك على جثث المواطنين وأطلال الدولة الموحدة.

اذن، فبينما تسعى الصهيونية لسرقة أرض الغير لبناء وطن، يسعى الإخوان لتبديد أوطانهم الأصلية لبناء (التنظيم). لذلك فإن عدم اعتراف الإخوان بالحدود الجغرافية والانتماء للوطن، يجعلهم الخطر الأكبر على مفهوم الدولة الوطنية، ويتحول الوطن في نظرهم إلى عقار يُباع ويُجزأ ويُحرق في سبيل بقاء التنظيم في السلطة...

دقلو في كمبالا..

جدل قميص حمدان أم قميص السودان

ملخص

أثار ظهور محمد حمدان دقلو (حميدتي) في كمبالا جدلًا سياسيًا واسعًا، بعد سخريته من شائعات وفاته ولقائه بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. المشهد الذي بدا رمزيًا بقميصه الأفريقي حمل دلالات سياسية أعمق، إذ عكس تحركًا خارج الحدود في لحظة مفصلية من الحرب السودانية، وسط تساؤلات عن مستقبل الانقسام ومسار الصراع.

اللقاء مع موسيفيني، الذي أكد استقباله لحميدتي بصفته قائدًا للدعم السريع لا رئيسًا لحكومة موازية، ترافق مع تسريبات عن احتمال فتح مكتب تمثيل لحكومة «تأسيس» في كمبالا. خطوة كهذه، إن تأكدت، قد تعكس سعيًا لاكتساب شرعية إقليمية، في وقت لم تحقق فيه الحكومة الموازية تقدمًا عسكريًا أو اعترافًا دوليًا يُذكر.

أدانت وزارة الخارجية السودانية الاستقبال الأوغندي، واعتبرته إساءة للضحايا وللسيادة السودانية. كما فجّر تصريح دقلو بإقراره الاستعانة بعناصر كولومبية لتشغيل المسيّرات موجة انتقادات، أبرزها من حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، الذي وصف الأمر بإقرار خطير يفتح الباب لتساؤلات قانونية وأخلاقية حول استقدام مقاتلين أجانب.

في المحصلة، تعكس زيارة كمبالا تحولًا في مسار الحرب، مع تصاعد دور الفاعلين الإقليميين وتراجع الحسم الميداني. وبين جدل "قميص حمدان" ورهانات التحالفات الجديدة، يبدو أن الصراع السوداني يدخل مرحلة أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها الحسابات الإقليمية مع مستقبل الدولة ووحدتها.

جدل حول احتمال فتح مكتب لحكومة «تأسيس» في أوغندا

الزين عثمان

في مشهدٍ سياسي تتقاطع فيه الرمزية مع الوقائع الميدانية، برز قائد قوات الدعم السريع ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة «تأسيس»، محمد حمدان دقلو، الشهير بـ«حميدتي»، في العاصمة الأوغندية كمبالا، ساخرًا من رواياتٍ راجت سابقًا بشأن وفاته، والتي تداولتها مجموعات مناوئة له على نطاق واسع، مستندة إلى تقارير غير مؤكدة زعمت أن ما يُعرض له في وسائل الإعلام ليس سوى نتاج تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الرجل الذي يقود أحد أطراف الحرب المستعرة في السودان منذ ثلاثة أعوام، اختار أن يصنع الحدث من خارج الحدود، متوجهًا إلى كمبالا، حيث التقى بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. في مشهدٍ تجاوز دلالات القميص الأفريقي المزركش الذي ظهر به، ليعكس لوحة أكثر قتامة عن واقع السودان الغارق في أتون الصراع، والمتجه – وفق مراقبين – نحو منعطف انقسامي جديد. وبينما يعيد البعض طرح الأسئلة بصيغ مختلفة، يتردد في الأوساط السياسية سؤالٌ مثقل بالرمزية: هل عاد "البعاتي" إلى المشهد، ملوّحًا بأداة جديدة في معركة تمزق ما تبقى من البلاد؟

إن وجود حميدتي وقيادات حكومة «تأسيس» في كمبالا، واللقاء الذي جمعه بموسيفيني – رغم أن الأخير أوضح في تغريدة أنه استقبله بصفته قائدًا لقوات الدعم السريع لا رئيسًا لحكومة موازية يشير إلى تدشين مرحلة جديدة في مسار الصراع السوداني. وسرعان ما تسربت أنباء عن موافقة أوغندا على فتح مكتب تمثيل لحكومة «تأسيس» في كمبالا، وهي خطوة، إن تأكدت، قد تجد صدىً لدى دول أفريقية أخرى مثل كينيا وتشاد وإثيوبيا.

الأمر الذي يشي بأن الإطلالة بـ«القميص» الأفريقي قد تحمل إشارات سياسية تتجاوز المظهر، وربما تعيد رسم مشهدٍ شبيه بتجربة "جوبا" ولكن هذه المرة في نيالا، في توقيتٍ قادم.

في المقابل، جاء الرد الرسمي من الخرطوم سريعًا. فقد اعتبرت وزارة الخارجية السودانية، في بيان صادرٍ يوم الأحد، أن "الاحتفاء الذي استُقبل به حميدتي من قبل الحكومة الأوغندية يستهزئ بالضحايا"، مؤكدة أن "استقباله في أوغندا يسيء للإنسانية وللشعب السوداني"، ومبدية استنكارها للقاء الذي جمعه بالرئيس الأوغندي، ومعربة عن أملها في "عدم السماح له باستغلال أراضي أوغندا من أجل استمرار انتهاكاته".

وبذلك، حددت حكومة الأمر الواقع في بورتسودان موقفها من الخطوة الأوغندية، ومن تعامل كمبالا مع قائد الدعم السريع الذي تصفه بالمتمرد، وترى أنه يسعى إلى إعادة ترسيم الخارطة السياسية في سياق يتعارض بحسب رؤيتها مع مبادئ الاتحاد الأفريقي التي تجعل سيادة الدولة على أراضيها خطًا أحمر لا يجوز تجاوزه.

هذا هو الإطار الرسمي لموقف الخرطوم من استقبال كمبالا لحميدتي، وتوفير منصة له لمخاطبة السودانيين من أراضيها. غير أن مسألة افتتاح مكتب تمثيل لحكومة «تأسيس» لا تزال، حتى الآن، في دائرة التسريبات غير المؤكدة، ولم ترتقِ بعد إلى مستوى الإعلان الرسمي.

غير أن الجدل حول زيارة دقلو إلى أوغندا لم يتوقف عند حدود المنصة أو احتمالات الاعتراف السياسي. فقد أثار تصريحٌ له موجة جديدة من النقاش، حين أقرّ بالاستعانة بمرتزقة أجانب من كولومبيا، قائلاً أمام حشدٍ من أنصاره: "أنا استعنت بعشرة من الكولومبيين لتشغيل المسيّرات"، في وقتٍ واصل فيه توجيه الاتهامات للطرف الآخر باللجوء إلى مرتزقة في خوض ما وصفها بحرب العبث.

وفي هذا السياق، انتقد حاكم إقليم دارفور، منى أركو مناوي، التصريحات الأخيرة لحميدتي، معتبرًا أنها تمثل "إقرارًا خطيرًا" باستقدام مقاتلين أجانب إلى السودان. وقال مناوي إن من أخطر ما ورد في حديث دقلو إقراره بجلب مقاتلين أجانب، بينهم فنيون مختصون بالطائرات المسيّرة من جنسيات متعددة، معتبرًا أن هذا التحول من الإنكار إلى الإقرار يفتح الباب أمام تساؤلات قانونية وأخلاقية بشأن استدعاء عناصر خارجية إلى نزاع داخلي.

مناوي: استقدام مقاتلين أجانب إقرار خطير

كمبالا محطة جديدة في مسار الصراع السوداني

وأضاف أن استقدام مقاتلين أجانب "يضاعف الألم ويفتح الباب لفوضى لا يمكن ضبطها"، مشددًا على أن "الجريمة لا تُبرر بجريمة أخرى". غير أن المفارقة التي أشار

الخرطوم تندد باستقبال حميدتي وتعتبره إساءة للضحايا.

إقرار حميدتي بالاستعانة بكولومبيين يشعل موجة انتقادات.

إليها مراقبون تكمن في أن انتقاد مناوي لظاهرة الارتزاق لا ينطلق في نظرهم من موقف مبدئي خالص، في ظل مشاركته السابقة بقواته في نزاع خارج حدود السودان، وهو الذي يقود حركة تحمل اسم "تحرير السودان".

واستدعاء ملف المرتزقة الكولومبيين تحت إمرة الدعم السريع سرعان ما قاد الجدل إلى زاوية أخرى، تتعلق بخلفيات التحرك من قلب أفريقيا. إذ يفسر بعض مناصري الجيش ظهور حميدتي في كمبالا بوصفه مؤشرًا على تغيير جغرافية الراعي الإقليمي للتمرد، مستندين إلى إرث موسيفيني التاريخي في دعم حركات التمرد ضد الحكومات السودانية. كما يرون أن الضغوط التي يواجهها الراعي الإقليمي لقوات الدعم السريع، خاصة من المملكة العربية السعودية، ربما دفعت إلى اختيار كمبالا محطةً جديدة للتحرك. وتشير مراصد تتبع حركة الطيران إلى أن الطائرة التي أقلّت وفد حميدتي انطلقت من مطار عاصمة خليجية قبل أن تهبط في كينيا، ومنها إلى كمبالا.

كل ذلك يشي بأن الجولة تتصل بمصير تحالف «تأسيس»، الذي لم يتمكن من إحراز تقدم عسكري يُذكر، بل تعرض لنكسات وخسائر كبيرة في إقليم كردفان. كما أن حكومته الموازية في نيالا لم تنجح في نيل اعتراف دولي أو تقديم خدمات ملموسة لمواطني دارفور أو إنشاء مؤسسات فاعلة، ما يجعل الخيار السياسي وفق بعض التقديرات المخرج الأكثر واقعية أمامها.

في المحصلة، فإن الظهور الأخير لحميدتي في كمبالا، وتعهداته بمواصلة المعركة ضد بورتسودان، ولوّحه بالحصول على مكتب تمثيل لحكومته في العاصمة الأوغندية، كلها مؤشرات على أن الحرب السودانية دخلت طورًا جديدًا ومختلفًا؛ طورٌ تتراجع فيه سلطة الفاعلين المحليين لصالح أطراف إقليمية تسعى إلى إعادة رسم المشهد بما يحقق مصالحها الذاتية، دون اكتراثٍ يُذكر بمصالح السودانيين وتطلعاتهم، بل وربما على حساب حقهم في صياغة مستقبلهم المشترك ونقاش تاريخهم وتعايشهم بحرية.

غـــلاء الأسعـــار يخنـق فرحـة رمضـان

ملخص

يحلّ شهر رمضان الرابع منذ اندلاع الحرب في السودان وسط أوضاع إنسانية واقتصادية قاسية، حيث يخنق الغلاء الفاحش فرحة المواطنين بالشهر الفضيل. ورغم هدوء نسبي في العاصمة الخرطوم وتراجع أصوات القتال، يواجه السكان ارتفاعًا كبيرًا في أسعار السلع الأساسية، ما جعل تأمين الاحتياجات اليومية تحديًا صعبًا لكثير من الأسر.

حذرت تقارير دولية من تفاقم أزمة الغذاء في البلاد، إذ يحتاج نحو 33.7 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026، بينما يعاني أكثر من 21 مليونًا من انعدام الأمن الغذائي. كما أسهم النزوح الواسع وتدمير الأسواق وطرق الإمداد في تعميق الأزمة، مع توقعات بارتفاع معدلات سوء التغذية والمجاعة في عدة مناطق.

شهدت أسعار سلع أساسية مثل الدقيق والسكر والزيت والبلح ارتفاعًا ملحوظًا مع دخول رمضان، ما أثقل كاهل الأسر محدودة الدخل، خاصة مع تأخر الرواتب وضعف مصادر الدخل. وأجبر ذلك آلاف العائلات على الاعتماد على المطابخ الخيرية والمساعدات الإنسانية، التي غالبًا لا تكفي لتلبية الاحتياجات المتزايدة خلال الشهر الكريم.

يأتي هذا التدهور المعيشي في ظل انهيار العملة المحلية وارتفاع سعر الدولار إلى نحو 3500 جنيه في السوق السوداء، رغم تراجع معدل التضخم رسميًا. وتعكس هذه المؤشرات استمرار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب، والتي أفقدت ملايين السودانيين القدرة على توفير أبسط متطلبات الحياة، وجعلت رمضان موسمًا للمعاناة بدلًا من الفرح.

هدوء أمني نسبي في الخرطوم وأزمة معيشية متفاقمة.

تحذيرات دولية من كارثة غذائية تهدد ثلثي السكان.

أفق جديد

مع حلول شهر رمضان الرابع منذ اندلاع الحرب منتصف أبريل 2023 يعيش الآلاف من السودانيون وسط ظروف إنسانية بالغة التعقيد والقسوة وغلاء فاحش في الأسعار أذهب قدرًا غير يسير من فرحة الناس بشهر الصيام.

تعيش العاصمة الخرطوم حالة من الهدوء النسبي بعد توقف سماع أصوات الدانات والقصف العشوائي، لكن الناس يشكون من الغلاء الشديد في أسعار بعض السلع الغذائية مع زيادة الطلب عليها.

ويشهد السودان عودة متزايدة لآلاف اللاجئين من دول الجوار مع تحسن نسبي في الوضع الأمني بالعاصمة الخرطوم وعدد من الولايات وسط توقعات بارتفاع أعداد العائدين بعد عيد الفطر.

وفي مارس من العام الماضي شن الجيش السوداني هجومًا على العاصمة الخرطوم ومناطق وسط السودان، انتهى بإحكام السيطرة على الخرطوم وإخراج مقاتلي قوات الدعم السريع إلى غرب البلاد، مما كشف عن حجم الدمار الذي خلفته الحرب.

وفي 5 فبراير الجاري أطلقت «مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي» تنبيها عاجلا يحذر من تفاقم كارثي لأزمة الغذاء وسوء التغذية في السودان. ومع استمرار الصراع والقيود المفروضة على المساعدات، يُتوقع أن يحتاج نحو 33.7 مليون شخص (ثلثا السكان) للمساعدة في عام 2026.

وذكرت الأمم المتحدة أن القتال تسبب في نزوح 9.6 مليون شخص، بينما يواجه أكثر من 21 مليوناً مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة استهداف الأسواق وطرق الإمداد.

من المتوقع – حسب الأمم المتحدة- أن ترتفع حالات سوء التغذية الحاد إلى 4.2 مليون حالة في عام 2026، مع وجود 20 منطقة إضافية في دارفور وكردفان مهددة فعليا بالمجاعة.

يقول يوسف عبد الله البالغ من العمر 43 عامًا وهو من سكان حي الموردة بمدينة أم درمان: «يمر شهر رمضان الرابع منذ اندلاع الحرب وما زلنا نعاني من غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة.

وأوضح عبد الله في حديثه لـ"أفق جديد"، «رغم توقف الحرب وعمليات القصف العشوائي التي شهدناها في الماضي، فإن الوضع أكثر ضراوة حاليًا في العاصمة الخرطوم من الناحية الاقتصادية والحياتية وجيوب الناس خاوية ولا يجدون ما يسدون به رمق أبنائهم».

المطابخ الخيرية ملاذ آلاف العائلات

انعدام الأمن الغذائي يطال أكثر من 21 مليون سوداني

غلاء فاحش

فوجئ سكان مدن الخرطوم وبحري وأم درمان قبل دخول رمضان بأيام قليلة بارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر

ارتفاع أسعار السلع الأساسية قبيل رمضان
وأسر محدودة الدخل تحت ضغط المعيشة وتأخر الرواتب

والزيت والبلح والأرز والعدس وغيرها رغم تدفقها بشكل منتظم في الأسواق.

وتقول عبير عيسى التي تبلغ من العمر 14 عامًا، وهي من سكان حي بيت المال بمدينة أم درمان، إن ارتفاع الأسعار ينهك السكان الذين أنهكتهم الحرب بالفعل.

أسرة عبير المحدودة الدخل مكونة من 8 أفراد، وكل ما يتمكن زوجها الموظف بإحدى الشركات الخاصة بعد معاناة هو 400 ألف جنيه وهو مبلغ بالكاد يكفي للمصاريف والاحتياجات في شهر رمضان.

وتتحدث السيدة عن ارتفاع مفاجئ في الأسعار، فمع قدوم شهر رمضان استغل التجار الإقبال على شراء السلع لرفع أسعار معظمها.

وقالت عبير لـ "أفق جديد»: «من يدفع ثمن سياسات التجار هو المواطن المسحوق الذي بالكاد يستطيع تدبر قوت يومه، بما في ذلك الموظفون الذين يتأخر صرف رواتبهم، ما يزيد من أعباء الحياة القاسية، خاصة في مثل هذا الشهر الفضيل الذي تكون احتياجاته أكبر من أي وقت آخر.

المطابخ الخيرية

ويعتمد الآلاف من العوائل في الخرطوم وبحري وأم درمان على المساعدات الإنسانية المقدمة من مؤسسات مختلفة، ومطابخ الطعام الخيرية، ومبادرات شبابية وغيرها.

ويقول الطيب مهدي، النازح في حي القادسية، إن ما تقدمه المؤسسات من مساعدات لا يكفي السكان، وأوضح أنهم مضطرون بسبب الحاجة لأخذ ما يتوفر أياً كانت نوعية الطعام وعدم جودة طهوه خاصة في مثل هذه الظروف.

وأضاف مهدي في حديثه لـ "أفق جديد»: «هذه معاناة أخرى تضاف للمواطنين في السودان في ظل اعتماد غالبيتهم على ما يقدم في المطابخ الخيرية».

ورأى المواطن أنس حسن، أن الخرطوم التي أنهكتها المعارك والقصف وحُوصرت بعض أحيائها لأشهر، ليست مهددة بالمجاعة التي تجتاح ساحات المعارك في مناطق أخرى ولكن مع انهيار الاقتصاد ما زال توفير احتياجات الحياة اليومية أمرًا صعبًا.

وقال حسن في حديثه لـ "أفق جديد»: «يشكو الناس من غلاء الأسعار ويمكنني أن أجد كل شيء، لكن لا أستطيع الشراء في الوقت الراهن لعدم وجود الأموال في جيبي».

وتشهد معظم مناطق السودان قطعًا للطرق والاتصالات، مما يجعل الانتقال بين المدن أمرًا صعبًا ومُكلفًا.

انهيار العملة

وسجل معدل التضخم السنوي في السودان تراجعًا جديدًا خلال شهر يناير 2026 ليبلغ 60.26%، منخفضًا بنحو ثماني نقاط مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، وفق بيان أصدره الجهاز المركزي للإحصاء.

ويأتي هذا الانخفاض رغم استمرار تدهور قيمة الجنيه السوداني وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ما يعكس فجوة واضحة بين المؤشرات الرسمية والضغوط المعيشية التي يعيشها المواطنون.

وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 606095.49 نقطة في يناير الماضي، مقارنة بنحو 631072.80 نقطة في ديسمبر 2025، مسجلاً تراجعاً شهرياً نسبته 3.96%.

ويعتمد قياس التضخم على سلة تضم 663 سلعة موزعة على 12 مجموعة رئيسية تشمل الأغذية والمشروبات، السكن والكهرباء والوقود، الصحة، النقل، الاتصالات، والتعليم.

ورغم التراجع المسجل في المؤشر العام، لا تزال الأوضاع الاقتصادية في السودان شديدة الصعوبة نتيجة الحرب المستمرة التي أدت إلى فقدان مصادر الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.

وتعاني العملة المحلية انهيارًا حادًا حيث انخفضت قيمتها من 570 جنيهًا سودانيًا للدولار الأميركي قبل الحرب إلى 3500 جنيه مقابل الدولار في عام 2026، وفقًا لسعر السوق السوداء.

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حربًا على خلفية خلافات بشأن دمج الأخيرة في المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص، إضافة إلى تفشي المجاعة في عدة مناطق من البلاد.

انهيار الجنيه وتفاقم الضغوط الاقتصادية

رحلة البحث عن ذاكرة بديلة

رمضان أحلى في السودان.. قل للزمان ارجع يا زمان

ملخص

رمضان في السودان، الذي كان رمزًا للفرح واللمة العائلية، تحول بفعل حرب 15 أبريل إلى ذكرى مؤلمة، حيث اختفت البيوت الدافئة وتفرّق الناس بين نازحين ولاجئين، وغاب الاحتفال المعتاد بالأطعمة التقليدية والمساجد المضيئة والإفطارات الجماعية.

يحاول اللاجئون السودانيون في دول الجوار إعادة خلق وطنهم في الغربة، من خلال طقوس رمضانية مصغرة، تحاكي ما فقدوه في أم درمان والحلفايا ونيالا، مثل إعداد الآبري، صلوات التراويح، والإفطار الجماعي بين خيام المخيمات، محاولة الحفاظ على هوية وعادات رمضان رغم الظروف الصعبة.

فقدت الكثير من الأسر أفرادها أو تفرّقت بين النزوح الداخلي واللجوء، ما جعل رمضان مجرد صورة في الذاكرة، حيث يعاني الناس من صيام بلا طقوس وفرح بلا تجمعات، في ظل انعدام الأمن وغياب الموارد، وصعوبة ممارسة الشعائر الدينية في أماكن لا تعرف ثقافة الصيام السودانية.

رغم المسافات والغربة، يحافظ السودانيون على حنينهم لوطنهم، مستحضرين ذكريات الطفولة والدفء العائلي في كل إفطار وصلوات جماعية، ويصنعون وطنًا صغيرًا بيديهم في المخيمات والمدن الجديدة، متشبثين بالأمل بأن يعود رمضان كما كان: مليئًا بالضحك والروائح والأصوات ودفء الحياة.

«رمضان أحلى في السودان»... هكذا تُردَّد العبارة، التي كانت في الماضي تغنيها الشفاه اعتزازاً وفرحاً، اليوم تأتي على لسان الناس بمرارة وسخرية موجعة، تحاكي حال البلاد منذ اندلاع الحرب قبل ثلاث سنوات. المدينة التي كانت تضج بالأضواء والزغاريد وروائح الطعام الذكية، أصبحت اليوم ذكرى بعيدة، اختفت معها البيوت الدافئة، وتفرّق الناس بين نازحين ولاجئين، وبين جائع ومريض.

كان رمضان طقسًا من الفرح، احتفاءً بالحياة: تُرتّب المنازل بعناية، تُخزّن التمور والسكر، ويُحضّر «الحلو مر» المعروف بالآبري، ويُطحن الذرة لصنع العصيدة التي تتصدر الموائد، بينما المساجد والساحات العامة تمتلئ بإفطارات جماعية، صخب وألفة تجمع القلوب على حب الخير والعطاء. لكن هذا العام، مثل العامين السابقين، غاب كل ذلك الاحتفال، وحلت مكانه برودة المخيمات، ورائحة الفقر، وهمسات الجوع الصامتة التي تخترق القلوب.

يصف شهاب عز الدين، من مدينة الحلفايا في الخرطوم، الذي اضطرته الحرب للفرار إلى جنوب السودان ويعيش الآن في جوبا مع زوجته وأطفاله في انتظار إعادة التوطين، استعدادات أسرته لهذا رمضان بأنها «منقوصة... أو تكاد تكون معدومة».

يضيف شهاب: «جوبا مدينة تحتفي برمضان بطريقة مشابهة للخرطوم؛ الناس يخرجون بموائدهم إلى الميادين والطرقات، نتبادل النكات والقفشات... لكنني بلا شك أفتقد رمضان في الحلفايا: البيت الكبير، ولمة الأهل والأحباب بعد الفطور، قهوة أمي، حركة مسبحة والدي وهمهماته، وضحكات الأخوات... كل شيء تغيّر.»

أسر مشتتة

الأسرة اليوم مشتّتة بين نزوح داخلي ولجوء في دول الجوار. الأب لم يحتمل ما جرى، فانتقل إلى جوار ربه في العام الأول للحرب، وفي العام الثاني التحقت به الأم، تاركة شهاب وأطفاله يتلمسون ذكريات رمضان في حنين موجع. يقول: «حتى لو عدت إلى الحلفايا، فلن يكون رمضان هو رمضان، ولن تكون الحلفايا هي الحلفايا.»

رمضان أصبح حلمًا مؤجلًا،أو صورة تتلاشى بين الضباب والذكريات، وأمل صامتًا في عودة الأيام التي كانت فيها البيوت دافئة، والقلوب مطمئنة، واللمة العائلية صامدة في حضن الوطن ويختم شهاب قائلاً وذلك لن يعود لأن ما مضي مضى بلاعودة ونحن قد غادرنا الوطن الذي غدرنا بلاعودة سنبحث عن وطن بديل وذاكرة بديلة وطريقة احتفاء برمضان بديلة..

في كمبالا، ينبعث رمضان كوميض بعيد عن وطنه، كحلم يتردد بين الخيام والأزقة، يحاول السودانيون نقله معهم في كل طقس صغير. هنا، حيث لم تعد الروائح المألوفة للطعام تعبق في البيوت، ولم تعد الأزقة تضج بزغاريد الفرح، يعيش آلاف السودانيين بعيدًا عن أم درمان والحلفايا ونيالا... بعيدًا عن الدفء الذي لمسته أيادي آبائهم، وعن موائد الإفطار التي كانت تحتضن ضحكات العائلة والجيران.

موقد وخيمة وذكريات

ليلى، تقف أمام الموقد الصغير في خيمتها، تصنع طعام الإفطار بنكهة غريبة، بلا تمر من بلدها، بلا السكر الذي اعتادت أن يتطاير على يدي والدتها قبل أن تُوزَّع العصيدة على الموائد. تقول بصوت يختلط فيه الحنين بالحزن: «رمضان هنا مختلف... كل شيء مختلف... أفتقد أمي، وأختي، والبيت الكبير الذي كانت تصدح جدرانه بضحكاتنا بعد الإفطار». تتوقف للحظة، كأنها تسمع صدى الماضي في زوايا الخيمة، ثم تضيف: «الحرب أخذت منا القدرة على الفرح، وكل ما أتمناه أن أعود إلى أم درمان لأجد رمضان كما كان.»

سامر، مهندس شاب، يجلس على الأرض بين أقراص الخبز والأطعمة المستوردة من دول الجوار، محاولًا أن يعيد رسم ذكريات رمضان: «أفتقد روح الإفطارات الجماعية، تجمع الجيران والأسرة الممتدة، ضحكات الأطفال، ورائحة الآبري التي تعبق في الهواء... هنا، كل شيء صامت، الخطب في المساجد بلغة لا أفهمها، والأطعمة غريبة عن ذاكرتي». ويبتسم ابتسامة مريرة، قبل أن يضيف: «الغربة ليست فقط في المكان، بل في فقدان كل شيء كنت أعتبره جزءًا مني».

وفي المخيمات، حيث تصطف الخيام كأهداب منسية على أطراف المدينة، يحاول اللاجئون أن يصنعوا وطنهم من جديد. أحمد مختار، شاب من دارفور، يقف أمام مسجد صغير شيده من خشب وألواح معدنية: «نلتقي كل مساء لتناول الإفطار، نحاول أن نحفظ ما تبقى لنا

من طقوس السودان... بعضنا جلب الآبري والتمر من كمبالا لنصنع الإفطار الرمضاني معًا... نصلي التراويح جماعيًا، نحاول أن نعيد الحياة لما فقدناه».

مكابدة الحنين

وفي قلب العاصمة، افتتح نور الدين عبد الله مطعمًا صغيرًا يقدم وجبات سودانية مجانية، فيما يتجمع المتطوعون حول «مائدة الرحمن»، ينثرون كرم السودان في أرجاء الغربة: «حتى بعيدًا عن الوطن، نحاول أن نحافظ على تقاليدنا... على آبري وكرم الإفطار، وعلى تلك الروح التي تربطنا بأرضنا»، يقول بصوت يملؤه الإصرار والحلم.

أستاذ علم الاجتماع جمال محمود، المقيم في كمبالا، يشرح أن البعد عن الوطن يجعل السودانيين أكثر تمسكًا بعادات رمضان: «الأسر تخشى أن يفقد أطفالها هويتهم، لذا تجدهم يحاولون نقل الطقوس والعادات السودانية هنا. لكن مع استمرار النزوح والاغتراب، خاصة للأطفال الصغار، يقل الاهتمام بالعادات، وتصبح الذاكرة وحدها جسراً بين الماضي والحاضر».

هنا في كمبالا، بين أصوات الخيام، ورائحة الآبري المنتشرة في الهواء، وحفيف أوراق الأشجار، يحاول السودانيون أن يحافظوا على وهج رمضان، على دفء المائدة، على صلوات التراويح، وعلى الضحكات التي تحكي لهم عن وطن غاب، لكنه لم يغادر القلوب. كأنهم ينسجون وطنًا صغيرًا بيديهم، في قلب الغربة، يحلمون بالعودة، ويحلمون برمضان كما كان... حلوًا، دافئًا، وساحرًا، كما في السودان.

ام درمان لم تعد

سكينة فضل المرجي، موظفة حكومية من مدينة بابنوسة، تقف أمام نافذة شقتها الصغيرة في أم درمان، تنظر إلى الشوارع التي تعج بالحياة قبل الحرب، وتتذكر رمضان كما كان. تقول بصوت يختلط فيه الحنين بالألم: «لم أفكر منذ اندلاع الحرب في تجهيزات رمضان... أسرتي تفرّقت، وظيفتي ضاعت، منزلي في بابنوسة صار من الماضي، وعدد من أحبائي قُتلوا في الحرب. رمضان كان فرصة للقاء العائلة، كنت أشتري المستلزمات الضرورية لصناعة العصيدة والآبري والبليلة، وأحضّر مشروب التبلدي الذي يُعرف بالقنقليز... كل ذلك لم يعد ممكنًا. بعض أفراد أسرتنا قتلوا في دارفور، والباقون تفرقوا بين نزوح داخلي ولجوء إلى الخارج. رمضان اليوم أصبح مجرد ذكرى من أيامي الجميلة».

حتى ما تبقى من طقوسها الرمضانية اقتصر على الآبري فقط، بينما تخلت عن الدقيق الذي تصنع منه العصيدة، الوجبة الرئيسية في الإفطار السوداني، وكأنها تحاول أن تحافظ

على شظايا الماضي وسط الخراب والغربة.

حسن عبد الرحمن، موظف متقاعد يعيش لاجئًا في إثيوبيا، يصف رمضان هذه السنة بأنه «صامت ومجرد صوم بلا طقوس»: «توقفت عن الاستعداد منذ بداية الحرب... لم أعد أملك القدرة المالية لتنظيم أي دعوات، والأسرة متفرقة في جهات مختلفة. تحضير رمضان أصبح رفاهية تفوق طاقتنا، ونحن نتضور جوعًا ونعتمد على فتات الطعام الذي تقدمه المنظمات الخيرية. استقبلنا رمضان بالصبر والدعاء أن تتوقف الحرب ونعود لبلادنا، لنلتقي مجددًا على مائدة رمضان في وطننا».

ومع أن أحلامهم وذكرياتهم تتشابه، فإن السودانيين يتوقون إلى أدق التفاصيل التي لم تعد متاحة: صلاة التراويح في الساحات الخالية، قيام الليل في المساجد، الإفطار في الطرقات العامة، التواصل مع الأهل والأقارب، موائد عامرة بالأطعمة التقليدية. عبد الله من الدلنج، جنوب كردفان، التي خضعت لحصار عسكري دام عامين، يقول: «أفتقد الإفطار في الطرقات، والتجمع لصلاة التراويح، وقيام الليل... لم أعد أفكر في هذه الأمور خوفًا من أن يُستهدف أي تجمع بمسيرات أو مدافع. التجمعات لم تعد آمنة حتى للصلاة أو الإفطار».

ويضيف عبد الله، التاجر الذي خسر أمواله في الحرب: «ليست المدافع وحدها تهددنا، بل النصابون والمسلحون المتفلتون... لو ذهبنا للمسجد في وقت متأخر، قد نُقتل أو نُسرق. انتشار السلاح جعلنا محرومين من المظاهر الرمضانية التي كانت حياتنا مليئة بها منذ أجيال. رمضان أصبح صومًا بلا طقوس، صيامًا بلا فرح».

بيئة مختلفة

آمنة السر، موظفة لجأت إلى نيروبي في كينيا، تصف رمضان في الغربة بأنه تجربة قاسية: «نصوم وسط ظروف صعبة، في بلد يختلف ثقافته ودينه عنا، لا توجد مظاهر صيام، ولا مساجد يرتادها الناس، ونجد صعوبة في معرفة وقت الإمساك والإفطار. كل شيء حولنا يذكرنا بما فقدناه، وبالحرب التي شردتنا إلى أراضٍ لم تطأها أقدامنا من قبل».

تتابع آمنة: «الشهر الذي يسبق رمضان كان في السودان مشهدًا من النشاط والحياة، نجهز الأبري، ونخمّر الدقيق لصناعة الحلو مر، نجهز الدقيق والويكة والسمن البلدي، ونحدد لكل وجبة أوانٍ خاصة، ونحضّر المشروبات بأنفسنا... أما هنا، فلا طقوس ولا إحساس بوجود رمضان، ولا حتى المائدة الرمضانية التي تضم مواد محلية نادراً ما نجدها خارج السودان».

وفي الغروب، على اختلاف المواقيت حين يميل الضوء أم درمان و على خيام كيرياموندغو وكمبالا ونيروبي وأثيوبيا، يجلس السودانيون متفرقين، كلٌ في زاوية من زوايا الغربة، لكن قلوبهم كلها نابضة بذكريات وطن واحد. رائحة الأبري التي تعلّقت بالذاكرة، ضحكات الأهل بعد الإفطار، حركة المسبحة في يد الأب، همهمات الأم، أصوات الجيران في الساحات، كل هذا يختلط في أذهانهم كنسيم خفي يحملهم مرة أخرى إلى الحلفايا ونيالا وأم درمان... إلى بيوت دفء لم تعد موجودة إلا في صور وذكريات.

حتى في الخيم الباردة، وفي المقاهي الصغيرة أو مطاعم اللاجئين، يحاولون إعادة وطنهم قطعة قطعة: على مائدة إفطار، في صلاة تراويح جماعية، في ابتسامة للأطفال الذين لا يعرفون غير الغربة. كل وجبة، كل ضحكة، كل دعاء، هو جسر بين حاضرهم المؤلم وماضٍ لم يفقدوه بعد، وطنهم الذي يعيش فيهم، وفي كل حنين.

متفرقين ومتحدين

ورغم المسافات، ورغم فقدان المنازل والأحبة، يبقى السودان في قلوبهم، كأن الشمس نفسها تغرب وتشرق هناك في كل مكان، يرافقهم الحنين، يدفئهم الأمل، ويهمس لهم بأن العودة قادمة، وأن رمضان سيعود كما كان: ضحكًا، طقوسًا، دفئًا، وحياة تتجدد على موائدهم، على أرصفة الشوارع، وفي كل زاوية من الوطن الذي لم يزل حيًا في القلب.

هكذا، يقفون السودانيون متفرقين، لكن متحدين بروح واحدة... وطن واحد لا يغادرهم، وحنين لا يموت، ورمضان واحد، رغم كل الغربة والألم.

هكذا، يعيش السودانيون رمضان بين الحنين والغربة، بين الذكريات المليئة بالروائح والألوان والأصوات، وبين الواقع القاسي الذي فرضته الحرب واللجوء. رمضان أصبح صومًا بلا بهجة، ذكرى بلا عائلة، وطعمًا بلا مأوى... ومع كل فجر جديد، يتساءلون متى يعود وطنهم ليصبح رمضان كما كان، دافئًا، ممتلئًا بالضحك، بالأصوات، وبأحلام الطفولة التي لم تُنسَ..

الفاشر والعدالة الانتقالية: بناء الدولة وسط خراب ألف يوم من الحرب

محمد عمر شمينا

ملخص

يستعرض الكاتب نقاش مجلس الأمن بشأن تدهور الأوضاع في السودان بعد ألف يوم من الحرب، مع بروز الفاشر كنقطة تحول قانوني وأخلاقي. تقارير أممية أشارت إلى مؤشرات جرائم إبادة وانتهاكات جسيمة، مع اتهام قوات الدعم السريع بالمسؤولية عنها.

يشير إلى أن الفاشر تحولت إلى رمز لتغير طبيعة الحرب، حيث شملت الانتهاكات القتل والتهجير والعنف الجنسي والحصار. كما أدى انهيار الخدمات ونقص الغذاء والدواء إلى تفاقم كارثة إنسانية قد ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي.

يفيد بأن العدالة الانتقالية تبرز كشرط أساسي للسلام، عبر كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين وإنصاف الضحايا. فتجاهل الجرائم الجماعية يهدد أي تسوية ويجعل السلام هشاً وقابلاً للانهيار.

يخلص الكاتب إلى أن الفاشر تمثل صورة مكثفة لأزمة الدولة وتعدد القوى المسلحة خارج إطار المساءلة. ويؤكد المقال أن السلام المستدام يتطلب إصلاح المؤسسات الأمنية وتحقيق العدالة كمدخل لإعادة بناء الدولة.

في 19 فبراير 2026، وأمام الجلسة رقم 10109 لمجلس الأمن، لم يكن مرور ألف يوم على الحرب في السودان مجرد رقم زمني، بل محطة مكاشفة دولية بطبيعة الانهيار الذي أصاب الدولة، وبالتحول الخطير في نمط الجرائم المرتكبة. الإحاطة التي قدمتها ((روزماري ديكارلو))، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، عكست اتساع رقعة العمليات العسكرية وتحرك خطوط القتال في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، مع تحذير واضح من خطر انتقال النزاع إلى الإقليم بعد إعلان تشاد مقتل عدد من جنودها في مواجهة مع عناصر من قوات الدعم السريع. غير أن ما منح الجلسة طابعها المفصلي لم يكن فقط اتساع المعارك، بل النقاش الصريح حول الفاشر باعتبارها نقطة تحول قانوني وأخلاقي في مسار الحرب.

الفاشر لم تعد مجرد مدينة محاصرة في شمال دارفور، بل تحولت إلى مؤشر على طبيعة المرحلة التي بلغها الصراع. تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية تحدث عن مؤشرات على مسار ذي طابع إبادي في الهجمات التي وقعت في محيط المدينة، بما في ذلك أنماط قتل واستهداف على أسس إثنية، وتدمير واسع النطاق، واعتداءات جسيمة على المدنيين. وقد أشارت البعثة صراحة إلى أن قوات الدعم السريع كانت المنفذ الرئيسي لهذه الانتهاكات، بما في ذلك القتل المنظم والتهجير القسري واستخدام العنف الجنسي كأداة حرب. هذا التوصيف لا يمثل تصعيداً لغوياً فحسب، بل يحمل أثراً قانونياً مباشراً، لأن الإشارة إلى مؤشرات إبادة من قبل قوة مسلحة رسمية تضع الأطراف أمام مسؤوليات دولية مشددة، وتفتح الباب أمام آليات مساءلة تتجاوز الإطار الوطني.

أهمية الفاشر لا تنبع فقط من حجم الانتهاكات، بل من رمزيتها التاريخية في دارفور، ومن كونها تمثل مركزاً مدنياً ظل لفترة طويلة ملاذاً نسبياً للنازحين. حين تمتد أنماط العنف الجماعي إلى مدينة بهذه المكانة، فإن الرسالة تتجاوز البعد العسكري إلى محاولة إعادة تشكيل التوازنات الديموغرافية والاجتماعية. إفادات ((هالة الكارب)) حول العنف الجنسي المنهجي، وما تم توثيقه من استهداف جماعي من قبل قوات الدعم السريع، تضع الفاشر ضمن سياق أوسع من استخدام الجسد كساحة صراع، واستخدام الرعب كأداة تفكيك للمجتمعات المحلية.

الإحاطة التي قدمتها ((إديم ووسورنو))، مديرة قسم الاستجابة للأزمات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كشفت عن انهيار شبه كامل في الخدمات الأساسية، ونقص حاد في الغذاء والدواء، وتفاقم أوضاع النازحين، لا سيما في دارفور. لكن الكارثة الإنسانية في الفاشر ليست مجرد نتيجة عرضية للقتال، بل هي امتداد مباشر لطبيعة العمليات العسكرية والحصار، خصوصاً مع تورط قوات الدعم السريع في فرض سيطرة على المدينة والمناطق المحيطة بها. عندما تُغلق الطرق، وتُمنع الإمدادات، وتُستهدف المرافق الصحية، يتحول الوضع من مأساة إنسانية إلى سلوك منظم قد يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي.

في هذا السياق، يتقدم سؤال العدالة الانتقالية باعتباره شرطاً لبناء أي سلام مستدام. الفاشر تمثل اختباراً مبكراً: هل سيُتعامل مع ما جرى باعتباره تجاوزات حرب، أم باعتباره جرائم تستوجب تحقيقاً مستقلاً وتحديداً دقيقاً للمسؤوليات؟ العدالة الانتقالية، في معناها الواسع، لا تقتصر على إنشاء محاكم أو إصدار أحكام، بل تشمل كشف الحقيقة بصورة رسمية، وتوثيق الانتهاكات، وإتاحة الفرصة للضحايا لسرد رواياتهم، ثم الانتقال إلى مرحلة جبر الضرر الفردي والجماعي، وإصلاح المؤسسات المتضررة، وتطوير آليات حماية مستقبلية لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

التجارب المقارنة في النزاعات الداخلية تشير إلى أن تجاهل الجرائم ذات الطابع الجماعي، خصوصاً حين ترتبط بالهوية والانتماء، يرسخ شعوراً بالظلم العميق يصعب احتواؤه سياسياً. المجتمعات التي تتعرض لاستهداف إثني أو جماعي، كما حدث في الفاشر، لا تكتفي بوقف إطلاق النار، بل تطالب باعتراف رسمي بما حدث، وبضمانات تمنع تكراره. من دون هذا الاعتراف، يتحول السلام إلى هدنة باردة، ويظل العنف كامناً تحت السطح، قابلاً للاشتعال مع أول أزمة سياسية.

النقاش داخل المجلس عكس تبايناً في المقاربات. بعض الدول دعت إلى تشديد العقوبات والمساءلة، وأخرى ركزت على الهدنة الإنسانية أو دعم مسارات سياسية تقودها أطراف إقليمية، فيما طُرحت خريطة طريق وطنية تتحدث عن بناء الثقة والمصالحة وصولاً إلى انتخابات. غير أن الفاشر، بما

تحمله من دلالات قانونية وأخلاقية، تجعل من الصعب الفصل بين المسار السياسي والمسار العدلي. أي عملية سياسية تتجاوز سؤال الفاشر، أو تؤجل معالجته إلى مرحلة لاحقة غير محددة، ستبدو في نظر المتضررين إعادة إنتاج لمنطق الإفلات من العقاب.

إصلاح القطاع الأمني يمثل أحد المفاتيح الجوهرية في هذا السياق. فالجرائم التي نوقشت في المجلس لم تقع في فراغ، بل في بيئة تتعدد فيها مراكز السلاح وتختلط فيها السلطات العسكرية بالاقتصادية، وبرزت فيها قوات الدعم السريع كطرف فاعل مستقل ينفذ عمليات واسعة النطاق. العدالة الانتقالية هنا تقتضي تفكيك البنى التي سمحت بتحول التشكيلات المسلحة إلى فاعلين سياسيين واقتصاديين خارج إطار المساءلة. من دون إعادة بناء احتكار الدولة لاستخدام القوة على أسس مهنية وقانونية، ستظل أي تسوية عرضة للانهيار.

خطاب ممثل السودان ركز على السيادة ورفض التدخلات الخارجية، وقدم الحرب باعتبارها تهديداً وجودياً للدولة. غير أن مفهوم السيادة في سياق الفاشر يواجه اختباراً عملياً: حماية المواطنين، وضمان التحقيق في الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين، هي جوهر السيادة الحديثة. وإذا لم تُظهر الدولة استعداداً حقيقياً للقيام بذلك، فإن الضغوط الدولية ستتزايد بحكم طبيعة الالتزامات القانونية ذات الصلة.

بعد ألف يوم من الحرب، تبدو الفاشر مرآة مكبرة للصراع السوداني بأكمله. فهي تكشف كيف يتحول النزاع من تنازع على السلطة إلى صراع يطال البنية المجتمعية ذاتها، وكيف يصبح العنف أداة لإعادة رسم الخرائط السكانية والسياسية. لذلك فإن أي حديث عن وقف إطلاق النار، مهما كان ضرورياً إنسانياً، يظل ناقصاً إن لم يُقرن بخطة واضحة لمعالجة ما جرى هناك، عبر آليات شفافة للمساءلة، وبرامج جبر ضرر حقيقية، وإصلاحات مؤسسية تضمن عدم التكرار.

السلام الذي لا يمر عبر الفاشر قانونياً وأخلاقياً سيظل سلاماً مؤجلاً. أما السلام الذي يضع العدالة الانتقالية في قلب العملية السياسية، ويعترف بضحايا الفاشر بوصفهم أصحاب حق لا مجرد أرقام في تقارير دولية، فقد يفتح، للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، أفقاً لإعادة تأسيس الدولة على قاعدة حكم القانون، وإعادة تعريف الشرعية السياسية في السودان بعيداً عن منطق الغلبة والقوة المسلحة.

مستقبل أجيالنا أغلى من النفط

وئام كمال الدين

ملخص

حرب 15 أبريل في السودان تقترب من إكمال عامها الثالث، مخلفة أثرًا عميقًا على المواطنين بمختلف أعمارهم وانتماءاتهم، من أطفال ونساء وشيوخ، ما بين الموت والنزوح والتفكك الاجتماعي وانتشار البطالة وخطاب الكراهية.

ترى الكاتبة أن الأجيال القادمة، الطلاب والشباب، هي الأكثر تضررًا، إذ يحرم طلاب دارفور وكردفان للعام الثالث على التوالي من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، ما يؤثر على نحو 300 إلى 400 ألف طالب ويهدد مستقبلهم التعليمي والاقتصادي، ويزيد الفجوة الجيلية ويعمّق التمييز الجغرافي ويضعف وحدة البلاد.

تشير إلى أنه رغم ظروف الحرب، فإن أطراف النزاع لم تمنعهم مصالحهم من الاتفاق على مرور النفط والبترول، لكن الخدمات التعليمية والصحية والبنكية لم تحظ بنفس الأولوية، خلافًا لتجارب دولية مشابهة مثل ليبيا والصومال وسوريا واليمن، حيث تم إيجاد آليات لحماية حق الطلاب في التعليم والامتحانات حتى في مناطق النزاع.

تؤكد أنه يبقى دور المجتمع المدني أساسيًا في الضغط على طرفي الحرب لضمان حق الطلاب في التعليم دون تمييز، ويجب أن يدرك القادة أن مستقبل الأجيال القادمة أغلى من النفط، وأن الحفاظ على حقهم في التعلم يمثل استثمارًا استراتيجيًا لمستقبل السودان.

توشك حرب 15 أبريل بالسودان أن تكمل عامها الثالث

ثلاثة أعوام من الحرب أثرت على البلاد و شعبها

ما بين الموت والنزوح التفكك الاجتماعي والانتهاكات خطاب الكراهية والبطالة يعاني المواطنون بمختلف مناطقهم وأعمارهم وبمختلف انتماءاتهم أيضاً

حرب لم يسلم منها الشيخ والمرأة ولا حتى الطفل

واذا كنا ننظر لمستقبل فإننا نعلق آمالنا على الأجيال القادمة، الأطفال والشباب إلا أن الحرب وسياساتها تسلبهم في مناطق عدة حق الجلوس للامتحانات...

طلاب كردفان ودارفور يحرمون للعام الثالث من الجلوس للامتحانات ولنفهم جلل الأمر يجب علينا أن نذكر انه استنادًا إلى توزيع الطلاب قبل الحرب، فإن دارفور وكردفان تمثلان نحو ثلث طلاب الشهادة السودانية. ومع تعطيل العملية التعليمية في أجزاء واسعة من الإقليمين للعام الثالث على التوالي، تشير تقديرات تحليلية إلى أن ما بين 300 إلى 400 ألف طالب تأثروا بحرمان كلي أو جزئي من الجلوس المنتظم لامتحانات الشهادة خلال السنوات الثلاث الماضية

وهو أمر لا يشير إلا المشكلة تعليمية فقط وإنما إلى ما تصنعه سياسات الحرب من فجوة جيلية في أحد أكثر الأقاليم هشاشة بالبلاد وفي بلاد يعتبر فيها هذا الامتحان مدخلاً رئيسياً وحيداً للتعليم العالي وسوق العمل مايهدد الإقتصاد ويمعق جذور التمييز الجغرافي ويهدد وحدة البلاد وتساوي حقوق طلابها...

صحيح أن الظرف حرب لكن هذه الحرب لم تمنع أطرافها من الاتفاق على سياسات الإمداد ومرور بترول الجنوب فلماذا لم يكن في الأولوية استمرار الخدمات التعليمية والصحية والبنكية لأجل المواطن!؟؟

لماذا لا يتطرق طرفي الحرب بذات حماس الاتفاق لأجل البترول الاتفاقات تمت في ظروف مشابهة بحروب في الإقليم...

نعم هنالك نماذج لحروب استطاعت الوصول لاتفاقات لأجل التعليم ففي أفريقيا

اعتمدت ليبيا إدارة تعليمية في ظل الحكومتين عبر لجان فنية مشتركة لضمان الجلوس لامتحانات موحدة

وفي الصومال اللامركزية والامتحان المرحلي كان أتفاقا نظم الامتحانات على مستوى الولايات الفيدرالي وفي ظل ظروف تحديات ضعف السيطرة المركزية لسنوات استمرت الامتحانات عبر الادارات الإقليمية

اما في الدول العربية هنالك النموذج السوري الذي نظم امتحانات عابرة لحدود السيطرة وسمح الطلاب من مناطق المعارضة بالانتقال الي مناطق الامتحان تحت سيطرة للحكومة عبر ترتيبات عبور مؤقتة....

والنموذج اليمني حيث تم الاتفاق على حد أدنى من التنسيق حول الامتحانات والمنهج...

فلماذا غض حرب السودان الطرف عن كل هذا العدد من أبناءه وبناتها من طلاب وطالبات العلم.....

وكيف يمكن أن يساعد المجتمع المدني عبر أدواته على الضغط على طرفي الحرب للاتفاق حول آلية تسمح لطلاب وطالبات السودان بحق الجلوس للامتحان دون تمييز....

الأولى أن تنتبه حكومات الحرب لمستقبل الأجيال القادمة وأن تجعله بذات الأهمية التي تسمح لهم بالاتفاق لأجل النفط...

داخل استعدادات إيران للحرب وخططها للبقاء

لقد عهد آية الله علي خامنئي إلى علي لاريجاني، كبير مسؤولي الأمن القومي، بضمان صمود الجمهورية الإسلامية في وجه أي هجمات عسكرية وعمليات قتل مستهدفة.

ملخص

في ظل تهديدات أمريكية وتصاعد التوترات، كلّف المرشد الأعلى علي خامنئي علي لاريجاني بإدارة الاستعدادات لضمان بقاء النظام في حال الحرب أو استهداف قيادته. وقد تصاعد نفوذ لاريجاني ليصبح الشخصية الأبرز في إدارة الأمن والسياسة، بينما تراجع دور الرئيس مسعود بيزشكيان، ما يعكس تركيز السلطة في دائرة ضيقة موثوقة.

تعمل إيران على إعداد خطط شاملة لمواجهة الحرب، تشمل رفع حالة التأهب العسكري، ونشر منصات صواريخ باليستية قرب حدود العراق وعلى سواحل الخليج، وإجراء مناورات وإغلاق المجال الجوي مؤقتًا. كما وضعت القيادة ترتيبات لضمان استمرارية الحكم، عبر تعيين بدلاء لكل المناصب الحساسة وخطط لخلافة القيادة في حال الاغتيال أو انقطاع الاتصالات.

تستعد السلطات لفرض سيطرة أمنية صارمة في حال الحرب، عبر نشر قوات خاصة وميليشيات الباسيج لإحكام السيطرة على المدن ومنع الاضطرابات. ويعكس ذلك قلقًا من تهديد مزدوج: خطر الهجوم الخارجي واحتمال الانفجار الداخلي، خاصة بعد احتجاجات واسعة وقمع دموي للمعارضة.

في الوقت نفسه، تسعى إيران لتعزيز موقعها سياسيًا ودبلوماسيًا، عبر التنسيق مع حلفاء مثل روسيا والانخراط في مفاوضات نووية مع واشنطن. ويبدو أن خامنئي يعمل على تأمين إرثه وضمان تماسك النظام في مواجهة سيناريوهات الحرب أو الخلافة، مدركًا أن أي صراع كبير قد يحدد مستقبل الجمهورية الإسلامية نفسها.

نيويورك تايمز/بقلم فرناز فصيحي *

في أوائل يناير، عندما واجهت إيران احتجاجات على مستوى البلاد وتهديدات بشن ضربات من قبل الولايات المتحدة، لجأ المرشد الأعلى للبلاد، آية الله علي خامنئي، إلى مساعد موثوق به ومخلص لتوجيه البلاد: علي لاريجاني، كبير مسؤولي الأمن القومي في البلاد.

منذ ذلك الحين، يتولى السيد لاريجاني، البالغ من العمر 67 عامًا، وهو سياسي مخضرم وقائد سابق في الحرس الثوري ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي حاليًا، إدارة شؤون البلاد فعليًا. وقد أدى صعوده إلى تهميش الرئيس مسعود بيزشكيان، جراح القلب الذي تحول إلى سياسي، والذي واجه عامًا مليئًا بالتحديات في منصبه ، ولا يزال يصرح علنًا بأنه «طبيب وليس سياسيًا»، وأنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع منه حل المشاكل العديدة في إيران.

يستند هذا السرد لصعود السيد لاريجاني وقرارات ومداولات القيادة الإيرانية في ظل تهديدات إدارة ترامب بالحرب، إلى مقابلات مع ستة مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، أحدهم منتسب إلى مكتب آية الله خامنئي؛ وثلاثة أعضاء من الحرس الثوري؛ ودبلوماسيين إيرانيين سابقين؛ وتقارير من وسائل الإعلام الإيرانية. وقد تحدث المسؤولون وأعضاء الحرس الثوري شريطة عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة الشؤون الحكومية الداخلية بصراحة.

تزايدت مسؤوليات السيد لاريجاني بشكل مطرد خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد كان مسؤولاً عن قمع الاحتجاجات الأخيرة المطالبة بإنهاء الحكم الإسلامي باستخدام القوة المميتة. وهو يعمل حالياً على كبح جماح المعارضة ، والتنسيق مع حلفاء أقوياء مثل روسيا، وجهات إقليمية فاعلة مثل قطر وعُمان، والإشراف على المفاوضات النووية مع واشنطن. كما أنه يضع خططاً لإدارة العلاقات مع إيران خلال حرب محتملة مع الولايات المتحدة، في ظل حشد واشنطن لقواتها في المنطقة.

قال السيد لاريجاني في مقابلة مع قناة الجزيرة خلال زيارته للعاصمة القطرية الدوحة هذا الشهر: «نحن على أهبة الاستعداد في بلدنا. نحن بالتأكيد أقوى مما كنا عليه سابقاً. لقد استعددنا خلال الأشهر السبعة أو الثمانية الماضية. اكتشفنا نقاط ضعفنا وعالجناها. لسنا بصدد الحرب، ولن نبدأها. ولكن إذا فرضوها علينا، فسنرد».

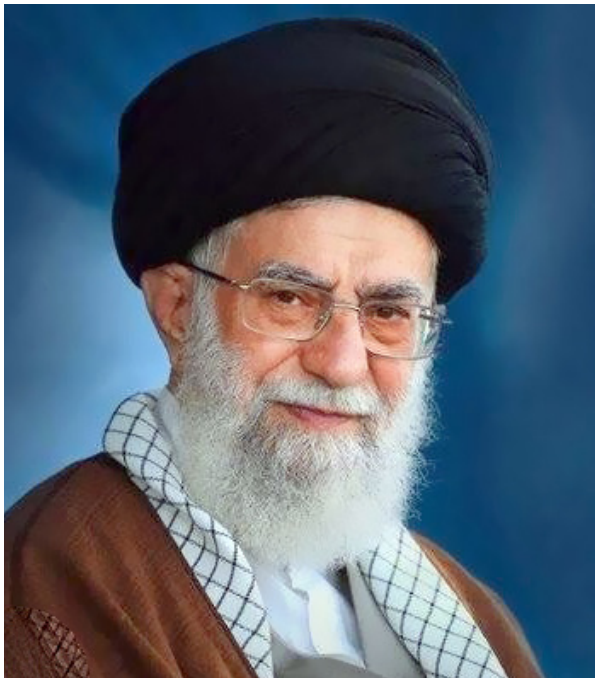

أصدر آية الله خامنئي تعليماته للسيد لاريجاني وعدد قليل من المقربين السياسيين والعسكريين الآخرين لضمان بقاء الجمهورية الإسلامية ليس فقط في مواجهة القنابل الأمريكية والإسرائيلية، ولكن أيضًا في مواجهة أي محاولات اغتيال تستهدف قيادتها العليا، بما في ذلك اغتيال آية الله خامنئي نفسه، وذلك وفقًا لما ذكره ستة مسؤولين كبار وأفراد من الحرس الثوري.

قال ناصر إيماني، وهو محلل محافظ مقرب من الحكومة، في مقابلة هاتفية من طهران، إن آية الله خامنئي تربطه علاقة طويلة ووثيقة بالسيد لاريجاني، وأن المرشد الأعلى لجأ إليه في هذا الوقت من الأزمة العسكرية والأمنية الحادة.

قال السيد إيماني: «يثق المرشد الأعلى ثقةً كاملةً في لاريجاني. فهو يعتقد أنه الرجل المناسب لهذه المرحلة الحساسة لما يتمتع به من سجل سياسي حافل، وذكاء حاد، ومعرفة واسعة. ويعتمد عليه في الحصول على تقارير عن الوضع ونصائح عملية. وسيكون دور لاريجاني بالغ الأهمية خلال الحرب».

ينحدر السيد لاريجاني من عائلة سياسية ودينية مرموقة، وشغل منصب رئيس البرلمان لمدة 12 عامًا. وفي عام 2021، كُلِّف بالتفاوض على اتفاقية استراتيجية شاملة مدتها 25 عامًا مع الصين بقيمة مليارات الدولارات.

بحسب ستة مسؤولين كبار وأفراد من الحرس

الثوري، أصدر آية الله خامنئي سلسلة من التوجيهات. وقد حدد أربع مستويات لخلافة كل منصب من مناصب القيادة العسكرية والحكومية التي يعينها بنفسه. كما أمر جميع من يشغلون مناصب قيادية بتسمية ما يصل إلى أربعة بدلاء، وفوض مسؤوليات إلى دائرة ضيقة من المقربين لاتخاذ القرارات في حال انقطاع الاتصالات معه أو اغتياله.

أثناء اختفائه في يونيو الماضي خلال حرب الأيام الاثني عشر مع إسرائيل، رشّح آية الله خامنئي ثلاثة مرشحين لخلافته. لم يُكشف عن هوياتهم علنًا قط. لكن من شبه المؤكد أن السيد لاريجاني ليس من بينهم، لأنه ليس من كبار رجال الدين الشيعة، وهو شرط أساسي لأي خليفة.

إلا أن السيد لاريجاني يحظى بمكانة مرموقة ضمن الدائرة المقربة من آية الله خامنئي. وتضم هذه الدائرة كبير مستشاريه العسكريين والقائد العام السابق للحرس الثوري، اللواء يحيى رحيم صفوي. كما تضم العميد محمد باقر قاليباف، القائد السابق للحرس الثوري ورئيس البرلمان الحالي، والذي عينه آية الله خامنئي نائباً له فعلياً لقيادة القوات المسلحة أثناء الحرب، ورئيس أركانه، رجل الدين علي أصغر حجازي.

يعود جزء من هذا التخطيط إلى الدروس المستفادة من الهجوم الإسرائيلي المفاجئ في يونيو/حزيران، والذي قضى على القيادة العسكرية الإيرانية العليا في الساعات الأولى من الحرب. بعد وقف إطلاق النار، عيّن آية الله خامنئي السيد لاريجاني أمينًا لمجلس الأمن القومي، وأنشأ مجلسًا جديدًا للدفاع الوطني برئاسة الأدميرال علي شمخاني، لإدارة الشؤون العسكرية في زمن الحرب.

قال ولي نصر، الخبير في شؤون إيران ونظامها الثيوقراطي الشيعي في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة: «إن خامنئي يتعامل مع الواقع الذي أمامه».

قال السيد نصر: «إنه يتوقع أن يكون شهيداً، ويفكر: هذا نظامي وإرثي، وسأبقى صامداً حتى النهاية. إنه يوزع السلطة ويُهيئ الدولة للحدث الكبير القادم، سواء كان خلافة أو حرباً، مدركاً أن الخلافة قد تأتي كنتيجة للحرب».

أفاد ستة مسؤولين وثلاثة من أعضاء الحرس الثوري الإيراني بأن إيران تعمل انطلاقاً من فرضية أن الضربات العسكرية الأمريكية حتمية وقريبة، حتى مع استمرار الجانبين في الحوار الدبلوماسي والتفاوض بشأن الاتفاق النووي. وأضافوا أن إيران رفعت حالة التأهب القصوى في جميع قواتها المسلحة، وأنها تستعد لمقاومة شرسة.

وقال ثلاثة من أعضاء الحرس الثوري وأربعة مسؤولين كبار إن البلاد تقوم بنشر منصات إطلاق صواريخ باليستية على طول حدودها الغربية مع العراق - على مقربة كافية لضرب إسرائيل - وعلى طول شواطئها الجنوبية على الخليج العربي، ضمن نطاق القواعد العسكرية الأمريكية وغيرها من الأهداف في المنطقة.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، أغلقت إيران مجالها الجوي بشكل دوري لإجراء تجارب صاروخية. كما أجرت مناورات عسكرية في الخليج العربي، وأغلقت لفترة وجيزة مضيق

هرمز، وهو ممر مائي حيوي لإمدادات الطاقة العالمية.

وفي الوقت نفسه، حافظ آية الله خامنئي على جبهة تحدٍ .

قال في خطاب ألقاه الأسبوع الماضي: «قد يتلقى أقوى جيش في العالم صفعةً قويةً تجعله عاجزاً عن النهوض». كما هدد بإغراق السفن الحربية الأمريكية المتجمعة في المياه القريبة.

في حال نشوب حرب، سيتم نشر وحدات من القوات الخاصة التابعة للشرطة، وعناصر من المخابرات، وكتائب من ميليشيا الباسيج السرية، التابعة للحرس الثوري، في شوارع المدن الكبرى، وفقًا لما أفاد به ثلاثة من أفراد الحرس الثوري ومسؤولان رفيعا المستوى. وستقوم هذه الميليشيات بإقامة نقاط تفتيش لمنع الاضطرابات الداخلية والبحث عن عملاء مرتبطين بأجهزة تجسس أجنبية.

لا تقتصر استعدادات القيادة الإيرانية على التعبئة العسكرية والأمنية فحسب، بل تشمل أيضاً ضمان بقائها السياسي.

وتتناول هذه المداولات، التي وصفها ستة مسؤولين مطلعين على التخطيط، مجموعة من الأمور، بما في ذلك من سيدير البلاد في حالة مقتل آية الله خامنئي وكبار المسؤولين.

لقد نظر القادة فيمن يمكن أن يكون «ديلسي إيران» - في إشارة إلى ديلسي رودريغيز ، نائبة الرئيس الفنزويلي التي أبرمت صفقة مع إدارة ترامب لإدارة فنزويلا بعد القبض على رئيسها نيكولاس مادورو.

قال المسؤولون الثلاثة إن السيد لاريجاني يتصدر القائمة، يليه الجنرال قاليباف ، رئيس البرلمان. ومن المثير للدهشة أن الرئيس السابق حسن روحاني ، الذي تم استبعاده إلى حد كبير من دائرة آية الله خامنئي، ورد اسمه أيضاً في القائمة.

لكل من هؤلاء الرجال سجلات من شأنها أن تحد من قبولهم من قبل شعب غاضب - سواء كانت اتهامات بالفساد المالي أو بالتواطؤ في انتهاكات إيران لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الأخير لما لا يقل عن 7000 متظاهر أعزل على مدى ثلاثة أيام.

قال علي واعظ، مدير ملف إيران في مجموعة الأزمات الدولية، إن القيادة وضعت خطط طوارئ، لكن تداعيات الحرب مع الولايات المتحدة لا تزال غير قابلة للتنبؤ. وأضاف أن المرشد الأعلى «أصبح أقل ظهوراً وأكثر عرضة للخطر، لكنه لا يزال الركيزة الأساسية التي تُبقي النظام متماسكاً، والجميع يدرك أنه إذا غاب عن الساحة، فسيكون من الصعب الحفاظ على تماسك النظام».

خلال الشهر الماضي، ازداد ظهور السيد لاريجاني بشكل ملحوظ بينما تراجع ظهور السيد بيزشكيان. سافر السيد لاريجاني إلى موسكو للتشاور مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والتقى بقادة الشرق الأوسط بين اجتماعاته مع المفاوضين النوويين الأمريكيين والإيرانيين. كما أجرى مقابلات تلفزيونية مطولة مع وسائل إعلام إيرانية وأجنبية، أكثر من الرئيس نفسه، وينشر بانتظام محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل صور له وهو يلتقط صور سيلفي مع إيرانيين، ويزور مزارًا دينيًا، ويلوح بيده من باب الطائرة.

من جانبه، يبدو أن السيد بيزشكيان قد استسلم لتفويض السلطة إلى السيد لاريجاني. وذكرت وسائل إعلام إيرانية أن الرئيس أبلغ اجتماعاً لمجلس الوزراء بأنه اقترح على السيد لاريجاني رفع القيود المفروضة على الإنترنت لأنها تضر بالتجارة الإلكترونية. وكان هذا اعترافاً صادماً بأن الرئيس نفسه اضطر إلى مناشدة السيد لاريجاني لإنجاز الأمور.

في يناير/كانون الثاني، وفي خضم حملة القمع ضد الاحتجاجات، حاول المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، التواصل مع وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، وفقا لما ذكره مسؤولان إيرانيان رفيعا المستوى ودبلوماسي سابق. وكان الرئيس ترامب قد صرّح بأنه سيضرب إيران إذا أعدمت أي متظاهر، وكان ويتكوف يسعى للقاء عراقجي للاستفسار عما إذا كانت هناك خطط لتنفيذ عمليات إعدام أم تم إلغاؤها، بحسب المصادر.

حرصاً على تجنب أي سوء فهم، قال المسؤولان الكبيران إن السيد عراقجي اتصل بالرئيس الإيراني مستفسراً عما إذا كان بإمكانه التواصل مع السيد ويتكوف. فأجاب السيد بيزشكيان بأنه لا يعلم، وطلب منه الاتصال بالسيد لاريجاني للحصول على إذن.

*** فرناز فصيحي هي رئيسة مكتب الأمم المتحدة في صحيفة التايمز، وتقود التغطية الإعلامية للمنظمة. .**

غطت فصيحي أخبار إيران على مدى ثلاثة عقود، حيث عاشت هناك وسافرت على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد ،ولها كتابات عن الصراعات في الشرق الأوسط منذ 15 عاماً

إبستين حاول بناء شبكة علاقات قوية في أنحاء الشرق الأوسط

ملخص

كشفت وثائق وزارة العدل الأمريكية أن جيفري إبستين سعى لبناء شبكة علاقات قوية في الشرق الأوسط، شملت شخصيات سياسية ورجال أعمال، ما أدى إلى استقالة سلطان أحمد بن سليم من رئاسة دي.بي ورلد بعد ورود اسمه في الملفات.وتناقش المراسلات علاقات جنسية محتملة مع نساء ربطهن إبستين بن سليم، دون أن يثبت ارتكابه أي جريمة.

تضمنت الوثائق صورًا ومراسلات تُظهر علاقة اجتماعية بين إبستين وبن سليم، بما في ذلك الطهو معًا، ووصف إبستين لبن سليم كشخص مرح وملتزم دينيًا. وظهور اسمه في الملفات أثار تساؤلات لدى مستثمرين كبار، ما أدى لتعليق استثمارات جديدة مع دي.بي ورلد من قبل مؤسستين دوليتين.

أظهرت الرسائل محاولة إبستين تقديم مشورة لرجال أعمال وسياسيين في قطر خلال حصار 2017–2021، داعيًا إلى تخفيف المواقف والاعتراف بإسرائيل أو دعم صندوق لضحايا الإرهاب، في حين لم تتأثر سياسات قطر المستقلة ولم تعلق الجهات الرسمية.

ناقش إبستين أيضًا طرح أرامكو السعودي للاكتتاب العام، مقترحًا بدائل لتفادي المخاطر القانونية، وامتدت علاقاته إلى مصر بعد الثورة، حيث تلقى طلبات مساعدة من أفراد أسرة مبارك، دون تحديد نوع التدخل. ولم يصدر أي تعليق رسمي من الأطراف المعنية.

من جنى شقير وآندرو مايلز ومها الدهان/دبي (رويترز)

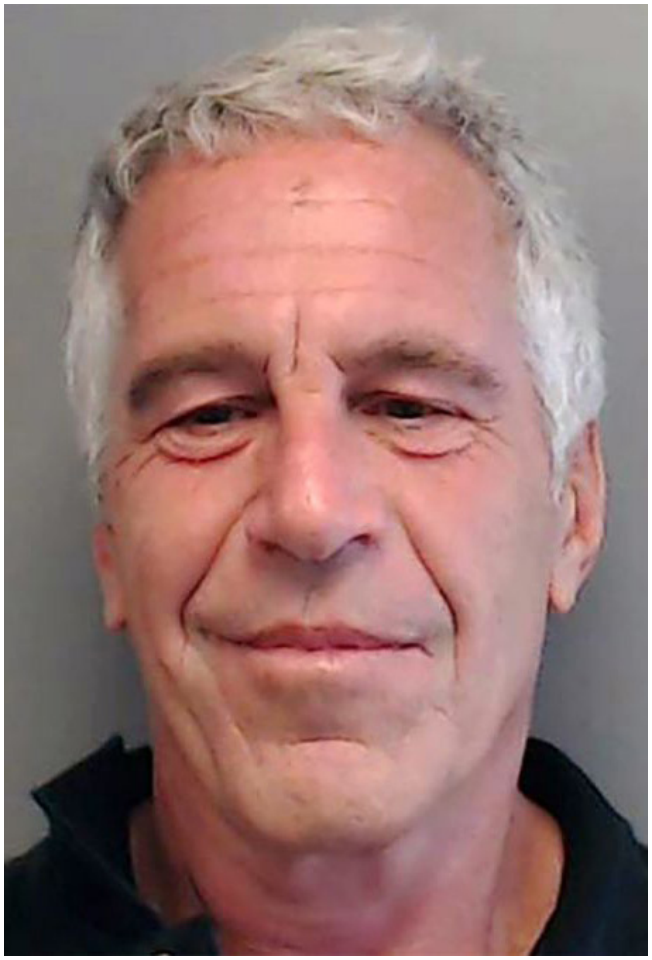

- تمثل استقالة الرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية (دي.بي ورلد) العملاقة أكبر التداعيات في الشرق الأوسط للوثائق التي كشفت عنها وزارة العدل الأمريكية وتظهر أن جيفري إبستين، رجل الأعمال الراحل المدان بارتكاب انتهاكات جنسية، حاول بناء شبكة قوية تضم شخصيات سياسية وقادة أعمال في أنحاء المنطقة.

وأعلنت دي.بي ورلد يوم الجمعة أن سلطان أحمد بن سليم استقال من منصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. وقال مصدران مطلعان بشكل مباشر على الأمر لرويترز إن قرار الاستقالة جاء بعد ورود اسمه في ملفات إبستين، ومع تزايد التدقيق في علاقته به.

وفي مراسلاتهما، ناقش بن سليم علاقات جنسية مع نساء ساعده إبستين في التواصل معهن. وفي رسالة بريد إلكتروني بتاريخ التاسع من نوفمبر تشرين الثاني 2007، يخبره بن سليم بأنه التقى بإحداهن في نيويورك، ولم يذكر اسمها، وقال إنه لم يمارس الجنس معها.

وكتب «نعم، بعد عدة محاولات على مدى عدة أشهر، تمكنا من اللقاء في نيويورك»، مضيفا أنه كان هناك سوء تفاهم لأنها «أرادت القيام ببعض الأعمال! بينما أردت أنا فقط بعض المتعة!».

وأصدر حاكم دبي أيضا يوم الجمعة مرسوما بتعيين رئيس جديد لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، وهي إحدى الوظائف العديدة التي شغلها بن سليم.

ولم تتمكن رويترز إلا من الاطلاع على بعض ملفات إبستين المتعلقة بن سليم بشكل مستقل، ولم تتمكن من التأكد من السبب المحدد لاستقالته من دي.بي ورلد، لكن المصدرين قالا دون الخوض في تفاصيل إن الأمر يتعلق بالملفات.

ولم يرد بن سليم على طلبات رويترز للتعليق على استقالته. وأحجمت شركة دي.بي ورلد عن التعليق.

صورة لهما وهما يطهوان معا

في إحدى رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة مع بن سليم، يصفه إبستين بأنه مرح وجدير بالثقة ويستمتع بالطعام والطهي ويضيف أيضا أنه لا يحتسي المشروبات الكحولية وملتزم بالصلوات الخمس يوميا.

وفي صورة غير مؤرخة ظهرت في رسالة بريد إلكتروني ومتاحة للجميع، يظهر إبستين وهو يطهو مع بن سليم وبدا على الاثنين الاسترخاء والراحة. ولم يكشف عن الاسم الكامل للشخص الذي أرسل إبستين له هذه الرسالة وبها الصورة.

ولم يصدر عن بن سليم تعليق علني على الأوصاف التي أطلقها عليه إبستين ولا رسائل البريد الإلكتروني عن علاقته به.

وظهور الاسم في ملفات إبستين ليس دليلا على ارتكاب أي نشاط إجرامي. لكن بعد أن قال أعضاء في الكونجرس الأمريكي إن اسم بن سليم ظهر في الملفات التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية، تجددت الأسئلة الموجهة له من بعض الداعمين لدي.

احتمال طرح أرامكو السعودية للاكتتاب من المسائل المذكورة في الملفات

ملفات تظهر سعي إبستين لبناء شبكة علاقات قوية في أنحاء الشرق الأوسط

بي ورلد ماليا بشأن التعامل بينهما سابقاً.

ولم يرد بن سليم علنا على تلك الأسئلة والمخاوف.

وفي الأسبوع الماضي، أعلنت مؤسسة التمويل الإنمائي البريطانية (بريتيش إنترناشونال إنفستمنت -بي.آي.آي) وثاني أكبر صندوق تقاعد في كندا تعليق كل الاستثمارات الجديدة مع دي.بي ورلد بسبب ما قيل عن صلات بن سليم مع إبستين.

وقال متحدث باسم بي.آي.آي «مصدومون مما قيل إنه ورد في ملفات إبستين بشأن سلطان أحمد بن سليم» دون الإشارة إلى أي من الادعاءات يقصدها.

وتابع المتحدث قائلا «في ضوء تلك الادعاءات، لن نضخ استثمارات جديدة مع دي.بي ورلد لحين اتخاذ الإجراءات الضرورية من جانب الشركة».

وقال صندوق التقاعد الكندي (لا كايس) في بيان إنه «سيوقف ضخ أي رأسمال إضافي مع الشركة» لحين تقديم دي.بي ورلد إيضاحات للموقف ولحين اتخاذ «الإجراءات الضرورية».

وفي بيان أصدرته بعد تغيير قيادة دي.بي ورلد يوم الجمعة، رحبت بي.آي.آي بالقرار، وقال متحدث باسم المؤسسة «نتطلع إلى مواصلة شراكتنا للنهوض بتطوير الموانئ التجارية الأفريقية الرئيسية لإطلاق العنان للإمكانات التجارية العالمية للقارة».

وقال صندوق لا كايس عن الخطوة «اتخذت الشركة الإجراءات المناسبة، مضيفا أنه «سيتحرك سريعا للعمل مع القيادة الجديدة لشركة دي. بي وورلد لمواصلة الشراكة في مشروعات موانئ حول العالم».

ولم يرد بن سليم بعد على طلب من رويترز للحصول على تعليق على موقف المؤسستين. وأحجمت دي.بي ورلد عن التعليق.

شبكة علاقات

تظهر مجموعة الوثائق الكبيرة التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية، ومن بينها رسائل

رئيس دي.بي ورلد التنفيذي يستقيل بعد ورود اسمه في ملفات إبستين

نصية ومراسلات بالبريد الإلكتروني، أن الشرق الأوسط لم يغب عن جهود إبستين لاستخدام ثروته في بناء علاقات مع شخصيات بارزة في الأوساط السياسية والمالية والأكاديمية وعالم الأعمال حول العالم.

ولم تتمكن رويترز من التأكد من مدى نجاح إبستين في محاولة التأثير على معارفه في الشرق الأوسط، وما إذا كان قد تم الأخذ بنصائحه.

وتكشف الوثائق، التي اطلعت عليها رويترز، أن إبستين حاول تقديم المشورة لرجال أعمال وشخصيات سياسية في قطر خلال الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين ومصر عليها بين عامي 2017 و2021 بسبب اتهامات بأن الدوحة تقاعست عن كبح علاقاتها مع إيران ودعم الإرهاب، وهي تهم نفتها قطر.

وفي رسائل متبادلة مع رجل الأعمال والعضو في الأسرة الحاكمة القطرية الشيخ جابر يوسف جاسم آل ثاني، حث إبستين قطر على «التوقف عن المقاومة والجدال... وتخفيف حدة الموقف قليلا». وقال إن «الفريق القطري الحالي ضعيف جدا» وإن «وزير الخارجية يفتقر إلى الخبرة وهذا واضح».

وكان وزير الخارجية القطري في ذلك الوقت هو الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الذي ما زال يشغل هذا المنصب إلى جانب توليه رئاسة الوزراء. ولم يعلق الشيخ محمد علنا على وصف إبستين له. ورفض مكتب الإعلام الدولي في قطر، الذي يتولى طلبات وسائل الإعلام المتعلقة برئيس الوزراء، التعليق على هذا الأمر.

ولم تتلق رويترز ردودا على طلبات للتعليق أرسلتها بالبريد الإلكتروني إلى ثلاث شركات قطرية يرأسها الشيخ جابر، أو على رسالة نصية أرسلتها إلى شخص جاء في ملفات وزارة العدل الأمريكية أنه يعمل في مكتب الشيخ جابر.

ودعا إبستين قطر إلى إقامة علاقات مع إسرائيل للاستمرار في نيل حظوة عند دونالد ترامب، الذي كان حينها في ولايته الرئاسية الأولى. واقترح أن تتحرك الدولة الخليجية إما نحو الاعتراف بإسرائيل أو التعهد بمليار دولار لصندوق لضحايا الإرهاب. والتزمت قطر في النهاية بمسارها المستقل. وأعادت الدول المقاطعة العلاقات مع الدوحة في عام 2021، والعلاقات بين قطر إدارة ترامب قوية حاليا.

مناقشة طرح أرامكو للاكتتاب العام

ناقش إبستين الطرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية في عشرات الرسائل المتبادلة بالبريد الإلكتروني. وفي رسالة بتاريخ 10 سبتمبر أيلول 2016 مع امرأة اسمها عزيزة الأحمدي، مع إرسال نسخة إلى الدبلوماسي النرويجي السابق تيري رود-لارسن، حذر إبستين من أن طرح أرامكو للاكتتاب العام قد يعرض السعودية لدعاوى قضائية ومصادرة أصول. ورفضت الشركة التعليق على هذه الرسائل.

ولم يتسن الاتصال بعزيزة للتعليق، ولم تتمكن رويترز من تحديد دورها، إن وجد، في أنشطة إبستين.

وفي رسالة أخرى بالبريد الإلكتروني إلى عزيزة بتاريخ 16 أكتوبر تشرين الأول 2017، اقترح إبستين بيع حصة في أرامكو للصين بقيمة 100 مليار دولار بدلا من السعي إلى طرح عام أولي تقليدي، وقال إن ذلك سيوفر السيولة مع الحد من خطر الانكشاف على الأسواق العامة.

وأحجمت أرامكو عن التعليق لرويترز على هذه الرسائل. ولم يرد رود-لارسن على طلب للتعليق أرسل إليه بالبريد الإلكتروني عبر محاميه.

ووفقا للوثائق التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية، امتدت علاقات إبستين إلى مصر أيضا. وتظهر بعض رسائل البريد الإلكتروني طلب مساعدة في عام 2011 من أحد أفراد عائلة حسني مبارك، وتحديدا من زوجة ابنه جمال، تم تمريره إلى إبستين، وذلك بعد الإطاحة بالرئيس السابق والمشاكل القانونية التي تلت ذلك. ولم يرد في الوثائق ذكر لنوع المساعدة المطلوبة، ولم تتمكن رويترز من تحديد ما إذا كان إبستين قد حاول التوسط لصالح أسرة مبارك.

وأرسلت رويترز طلبا بالبريد الإلكتروني للتعليق إلى محام ورسالة نصية إلى آخر، وكلاهما يمثلان جمال مبارك. ولم ترد ردود منهما حتى الآن.

شاركت في التغطية نادين عوض الله ويوسف سابا من دبي - إعداد دعاء محمد وسلمى نجم ونهى زكريا للنشرة العربية - تحرير رحاب علاء

«بروميديشن» ..
دعم الحرب بمال الغرب

ملخص

أثارت منظمة «بروميديشن» جدلًا واسعًا بعد دعوتها قوى سياسية سودانية لاجتماع مرتقب في سويسرا، عقب تنظيمها ورشًا سابقة، أبرزها في كوالالمبور، قيل إنها تهدف إلى توحيد التيارات الإسلامية. واعتبر مراقبون أن هذه التحركات لا تسعى إلى السلام، بل إلى تشكيل جبهة سياسية داعمة لاستمرار الحرب، وإعادة ترتيب المشهد السياسي بعيدًا عن أعين السودانيين.

ضمت الورش شخصيات وكيانات محسوبة على النظام السابق والحركة الإسلامية، إلى جانب واجهات نقابية وإعلامية ارتبطت بتبرير السلطة سابقًا. وخرجت بتوصيات تؤيد الخيار العسكري وترفض الهدنة الإنسانية، ما اعتبره محللون مؤشرًا على محاولة إعادة إنتاج النظام القديم عبر استثمار الحرب كأداة سياسية لإعادة النفوذ.

أثار تمويل منظمة غربية لهذه اللقاءات انتقادات حادة، بسبب التناقض بين خطاب دعم السلام وحقوق الإنسان، وبين دعم منصات تدعو لمواصلة القتال. وطرح ذلك تساؤلات حول أهداف هذه الجهات، وما إذا كانت تسعى لإنهاء الحرب أم لإدارتها بما يحفظ توازنات سياسية معينة.

يرى مراقبون أن هذه التحركات تمثل مشروعًا لإعادة تأهيل قوى فقدت نفوذها بعد الثورة، عبر خطاب يدعو للسيادة والحوار، لكنه يتجاهل العدالة والمساءلة. وتتصاعد المخاوف من أن تمهد هذه اللقاءات لمرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري، بدلًا من فتح الطريق نحو سلام شامل يعكس إرادة السودانيين.

دعت منظمة بروميديشن المثيرة للجدل عدداً من قادة القوى السياسية السودانية لاجتماع يُرتقب انعقاده في سويسرا خلال الأيام القليلة المقبلة، في خطوة جاءت امتداداً لنشاط متسارع خلال الأشهر الماضية، أثار كثيراً من علامات الاستفهام، لا بسبب توقيته فقط، بل لطبيعة أجندته، ونوعية القوى التي سعى إلى جمعها، والرسائل التي خرجت من ورش سابقة عُقدت بعيداً عن أعين السودانيين، ولكنها كُتبت بأثر مباشر على مصيرهم.

فخلال الفترة الماضية، نظّمت المنظمة سلسلة من ورش العمل قالت إنها تهدف إلى "توحيد التيارات الإسلامية"، كان آخرها نهاية الشهر الماضي في العاصمة الماليزية كوالالمبور. ورشة وُصفت على نطاق واسع بأنها "مريبة"، ليس فقط بسبب مكان انعقادها البعيد عن جغرافيا الحرب، بل لأن تركيبتها البشرية والسياسية جمعت كيانات وشخصيات محسوبة على المعسكر المؤيد لاستمرار الحرب في السودان، وبمشاركة لافتة لتيارات متحالفة تاريخياً مع "الحركة الإسلامية"، خرجت بتوصيات لا تخفي انحيازها الصريح للخيار العسكري، بل ذهبت أبعد من ذلك برفضها حتى لفكرة الهدنة الإنسانية، في موقف يصطدم مع مجمل التحركات الإقليمية والدولية الساعية، ولو شكلياً، إلى وقف إطلاق النار.

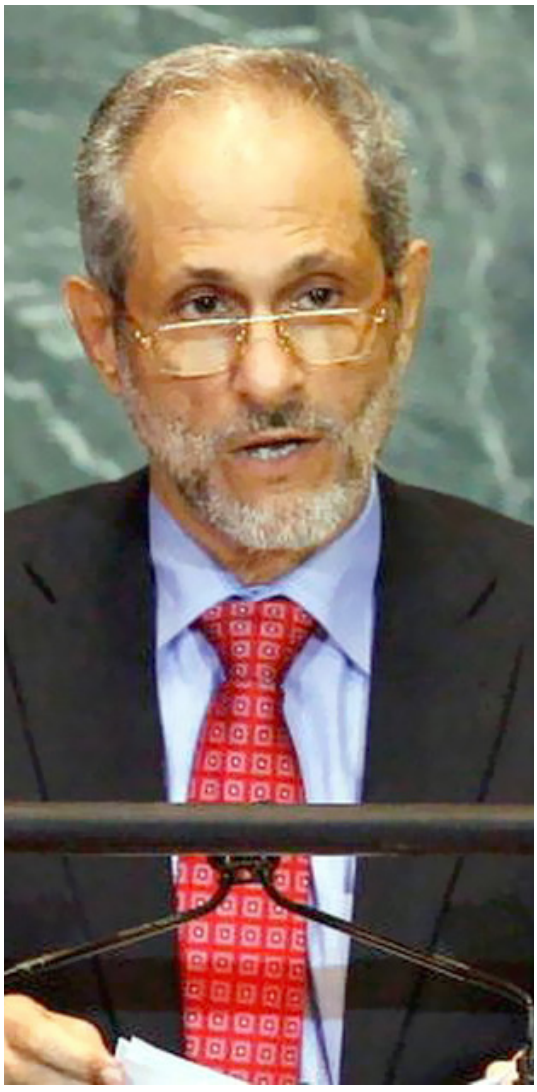

وبحسب إفادة متداولة في تسجيل صوتي لأحد قيادات حركة "الإصلاح الآن"، التي يتزعمها المستشار السابق للرئيس المعزول عمر البشير والقيادي الإخواني المعروف غازي صلاح الدين، فإن الهدف الحقيقي من هذا المسار ليس الحوار ولا البحث عن مخارج وطنية، بل العمل المنهجي على بناء جبهة سياسية صلبة "لمناصرة العمليات العسكرية"، ومواجهة الخصوم السياسيين، وفرض واقع جديد يتجاوز تماماً خيارات الحل السلمي، ويعيد تعريف الصراع باعتباره معركة وجود لا تقبل التسويات.

تسويق الاستبداد

اللافت في هذا التجمع لم يكن فقط خطابه، بل طبيعة الحضور ذاته. فالمشاركون لم يقتصروا على سياسيين تقليديين، بل ضموا واجهات نقابية ومهنية أُنشئت في عهد النظام المعزول، وعلى رأسها "اتحاد الصحافيين السودانيين"، إلى جانب شخصيات سياسية وإعلامية مثيرة للجدل، عُرفت تاريخياً بدورها في تبرير الاستبداد أو تلميع السلطة، أو الصمت على جرائمها حين كان الصمت مربحاً.

ويرى مراقبون أن اختيار كوالالمبور، بعيداً عن العيون السودانية، لم يكن قراراً لوجستياً عابراً، بل خطوة محسوبة تهدف إلى حياكة "خارطة طريق إخوانية" تعيد إنتاج النظام القديم عبر بوابة الحرب، لا بوابة الانقلاب المباشر. فالحرب، في هذا السياق، لا تُدار فقط في الميدان، بل تُستثمر سياسياً كأداة لإعادة ترتيب المجال العام، وتصفية الخصوم، وإعادة تأهيل فاعلين لفظهم الشارع منذ ثورة ديسمبر.

وقد أثارت مشاركة منظمة غربية في تمويل تجمع يضم تيارات متطرفة تدعو صراحة إلى استمرار نزيف الدم السوداني موجة واسعة من الانتقادات. فكيف يمكن لجهات ترفع خطاب السلام وحقوق الإنسان أن تدعم منصات ترفض الهدنة الإنسانية، وتتعامل مع معاناة المدنيين بوصفها تفصيلاً ثانوياً في معركة سياسية؟

مفارقة سياسية

واعتبر محللون أن هذا الدعم الغربي لورشة تضم قوى إخوانية يمثل مفارقة سياسية كبرى، ويطرح أسئلة جوهرية حول الأهداف الحقيقية لهذه الجهات: هل تسعى فعلاً إلى إنهاء الحرب، أم إلى إدارتها؟ هل تريد سلاماً عادلاً، أم استقراراً هشاً يُبقي موازين القوى القديمة، ولو بثوب جديد؟

لم تكن ورشة كوالالمبور الاخيرة لقاءً فكرياً عابراً، ولا محاولة بريئة للبحث عن السلام. كانت لحظة كاشفة لاجتماع متناقضين في العلن، متوافقين في العمق. في قاعات مغلقة بمدينة بعيدة عن صوت المدافع، كُتبت وثيقة تحاول إعادة تعريف الحرب، وإعادة تأهيل الفاعلين، وإعادة ترتيب المشهد السياسي قبل أن ينقشع دخان المعركة. هناك، لم يُطرح السؤال الأهم: من قاد السودان إلى هذا الخراب؟ بل طُرح السؤال الأخطر: كيف نعود إلى المشهد دون أن نُسأل؟

سيادة انتقائية

في قلب الورشة، حضرت النواة الصلبة للحركة الإسلامية، لا كتنظيم معلن، بل كخبرة متراكمة في الحكم، وإدارة الدولة العميقة، وتدوير الخطاب بحسب الحاجة. هؤلاء كتبوا المبادئ العامة لمخرجات ورشتهم التي تحصلت عليها « أفق جديد» بلغة وطنية عالية السقف، تبدأ بتأكيد أن "السودان وطن واحد غير قابل للتجزئة". لكن هذه الوحدة، كما تظهر في النص، ليست نتيجة عقد اجتماعي عادل، بل مسلّمة مجردة، تُرفع كشعار لتجاوز تاريخ طويل من الإقصاء والحروب التي صاغها المشروع نفسه. الوحدة هنا ليست اعترافاً بالتمزق، بل إنكاراً لأسبابه.

حين تقول الوثيقة إن "السودان دولة ذات سيادة تمارس سلطاتها دون تبعية أو وصاية"، فإنها تعكس بوضوح عقل الدولة العميقة. السيادة هنا ليست حقاً للشعب، بل أداة سياسية تُستخدم عند الطلب. تُستدعى لمهاجمة تدخلات خارجية راهنة، وتُنسى تماماً عند الحديث عن عقود من الارتهان السياسي والاقتصادي، وعن استدعاء الخارج حين كان يخدم بقاء السلطة. هذا الخطاب لا ينفصل عن حضور عسكريين وتكنوقراط خبروا كيف تتحول السيادة إلى درع ضد المساءلة.

منشقون ناعمون

إلى جوار هذه النواة، جلس منشقون عن الحركة الإسلامية، يحملون لغة نقدية أخف، لكنهم لم يغادروا الفكرة الجوهرية. كتبوا نص المواطنة: "تقوم الدولة على مبدأ المواطنة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الثقافة أو النوع". جملة مثالية، لكنها بلا ذاكرة. لا إشارة إلى القوانين التي كرّست التمييز، ولا إلى البنية الأيديولوجية التي صاغت الدولة. هكذا تتحول المواطنة من مشروع تفكيك جذري إلى وعد مؤجل، يصلح للعرض أكثر من التنفيذ.

الورشة لم تكن مكتملة بلا واجهات مدنية صُنعت بعناية. صحافيون وباحثون وناشطون

سابقون، قُدموا بوصفهم مستقلين، بينما كانت وظيفتهم الأساسية تجميل النص ومنحه شرعية خطابية. هؤلاء صاغوا عبارات مثل "اعتماد الحوار السوداني-السوداني لمعالجة جذور الأزمات"، دون تحديد من يشارك في الحوار، أو من يضع جدول أعماله. الحوار هنا ليس أداة تفكيك للأزمة، بل آلية لإدارة الخلاف داخل الدائرة نفسها.

سلطة سلمية... بلا اعتراف

من أكثر فقرات الوثيقة تناقضاً قولها: "اعتماد التداول السلمي للسلطة ورفض الانقلابات والعنف المسلح وسيلة للحكم". هذا الرفض جاء بلا تسمية، بلا إدانة، وبلا اعتراف. كتبته أيادٍ شاركت في انقلابات، أو برّرتها، أو صمتت عنها. هو رفض تجريدي، يعكس خبرة طويلة في غسل الوقائع عبر اللغة، لا عبر الاعتذار أو المحاسبة.

عند الوصول إلى محور الحرب، تسقط اللغة الرمزية، ويعلو الصوت العسكري بوضوح: "دعم حرب الكرامة وإنهاء التمرد". هنا تُعرّف الحرب من زاوية واحدة، بلا سياق ولا جذور. لا ذكر لعسكرة الدولة، ولا لتعدد الجيوش، ولا لمسؤولية المؤسسة الرسمية عن الانهيار. هذا النص ليس توصيفاً، بل اصطفاف، كتبه من يرون في الحرب فرصة لإعادة ضبط المجال السياسي بالقوة.

عدالة انتقائية

وتضيف الوثيقة: "رفض أي هدنة غير مشروطة تمكّن المليشيا من التقاط أنفاسها". في هذه الجملة يتجسد منطق الحرب الطويلة. لا مكان فيها للمدني، ولا للمدن المحاصرة، ولا للمجاعة. هو حساب عسكري بارد، يرى في المعاناة ثمناً مقبولاً لتحقيق نصر سياسي، لا كارثة وطنية تستوجب الوقف الفوري للنار.

تدين المخرجات "جرائم الإبادة الجماعية والاغتصابات والاختفاء القسري المرتكبة بواسطة مليشيا الدعم السريع". الإدانة ضرورية، لكن انتقائيتها فاضحة. لا ذكر لانتهاكات أخرى، ولا لمسؤولية تاريخية، ولا لجرائم ارتُكبت باسم الدولة. هذه عدالة أحادية، تحمل بصمة واجهات مدنية تعرف كيف تستخدم لغة حقوق الإنسان كسلاح سياسي، لا كمدخل لعدالة شاملة.

انتقال مُتعجّل

في محور الانتقال، تنص الوثيقة على "تحديد فترة انتقال لا تتجاوز العامين واعتماد الانتخابات كوسيلة وحيدة للحكم". هذا التسرع ليس بريئاً. يخدم القوى المنظمة القديمة، ويقصي القوى الجديدة المنهكة بالحرب. الزمن هنا أداة سياسية، والانتخابات المبكرة جسر آمن لعودة من يملكون المال والتنظيم والشبكات.

وتختم الوثيقة بالدعوة إلى "قيام حكم فيدرالي حقيقي". عبارة كبيرة، بلا تعريف أو ضمانات. لا توزيع واضح للسلطات، ولا حديث عن الموارد، ولا آليات دستورية. كلمة مطاطة تُستخدم لطمأنة الهامش، دون نقل السلطة فعلياً. هذا الغموض هو ما سمح لمتناقضي الورشة أن يجتمعوا دون صدام.

الأكثر دلالة في الورشة ليس ما كُتب، بل من غاب. غاب ضحايا الحرب، وغابت لجان المقاومة، وغابت المناطق المحترقة. لم يكن ذلك سهواً، بل شرطاً للتوافق. فهؤلاء لو حضروا، لطرحوا السؤال الذي لا تريد الوثيقة سماعه: من أشعل النار؟

لغة العودة

ما جرى في كوالالمبور لم يكن مشروع سلام، بل مشروع ترتيب ناعم لمرحلة ما بعد الحرب. ترتيب للخطاب، وللتحالفات، وللغة العودة. اختلف المشاركون في الماضي، ويتنافسون في الحاضر، لكنهم اتفقوا على تجاوز سؤال المسؤولية. غير أن السودان لا يُدار بالوثائق المصقولة، ولا يُشفى بالإنكار. فالكلمات، مهما بلغت فصاحتها، لا تمحو الذاكرة، ولا تبني وطناً فوق ركام الحقيقة.

السلام الذي لا يمر عبر العدالة هش، والانتقال الذي يتجاوز الضحايا مؤجل السقوط. أما السودان، فلن ينهض إلا حين يُكتب مستقبله بأيدي من دفعوا الثمن، لا بأقلام من يطلبون العودة.

ووسط هذا المشهد، تتزايد المخاوف من أن تتحول هذه الورشة إلى نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري، خاصة في ظل نبرة العداء الواضحة التي أبداها المشاركون تجاه المبادرات الإقليمية والدولية الداعية لوقف الحرب، بما يعكس إصراراً على المضي قُدماً في سيناريو "الحرب الشاملة"، مهما كان الثمن.

الكارثة الإنسانية في السودان.. أرقام تكفي لوقف الحرب

الهادي الشواف

ملخص

يفيد الكاتب أن الحرب في السودان منذ أبريل 2023 تحولت إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، حيث دمرت حياة الملايين وأغرقت البلاد في الجوع والنزوح والموت. ومع تجاوز الحرب ألف يوم، تلاشت فرص الحل السياسي، بينما تستمر المعاناة وسط تعنت الأطراف المستفيدة من استمرار النزاع.

يشير إلى أن الأرقام تكشف حجم الانهيار الإنساني، إذ يواجه أكثر من 30 مليون سوداني خطر المجاعة، ونزح الملايين من منازلهم، فيما انهار النظام الصحي بالكامل. وانتشرت الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا، وأدت إلى آلاف الوفيات، بينما يعاني الأطفال والنساء من سوء التغذية ونقص حاد في الغذاء والرعاية الصحية.

يذكر أن التقارير الدولية وثقت انتهاكات خطيرة، بينها مئات حالات العنف الجنسي واحتجاز النساء والأطفال، في مؤشر على اتساع دائرة العنف. وتؤكد الأمم المتحدة أن السودان يعيش أكبر أزمة نزوح ومجاعة في العالم حالياً، مع عجز التمويل الإنساني عن تلبية الاحتياجات المتزايدة.

يرى الكاتب أن هذه الكارثة تفرض ضرورة وقف الحرب فوراً، باعتبار ذلك واجباً إنسانياً وأخلاقياً قبل أن يكون خياراً سياسياً. فاستمرار النزاع يهدد بانهيار الدولة بالكامل، بينما يفتح وقف الحرب الطريق لوصول المساعدات، وإنقاذ الأرواح، وبدء عملية إعادة بناء السودان.

الحرب كارثة تحدد الوجود:

في قلب إفريقيا حيث كان السودان يوماً أرضاً للخصب والتنوع، تحول بين ليلة وضاحها إلى مسرح لأكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم، حرب اندلعت منذ أبريل 2023م، وما زالت نيرانها تلتهم البشر والحجر حتى الأن، لتترك وراءها بلداً منكوباً، وشعباً يواجه الموت في كل لحظة، إما برصاص الحرب أو بجوع يفتك بالأطفال قبل الكبار، وكل محاولات ايقافها تكسرت أمام التعنت والممانعة من قبل المتكسبين منها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

هذه الحرب خلّفت كارثة إنسانية غير مسبوقة، وصفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يواجه أكثر من نصف السكان خطر المجاعة والنزوح، وهو ما يجعل وقف الحرب ضرورة عاجلة لا تحتمل التأجيل، رغم المبادرات المتعددة لوقف الحرب منذ بدايتها في ابريل 2023م، الا أنه نلاحظ غياب أي افق لحل سياسي، أو التزام بوقف اطلاق النار، وبتجاوز الحرب حاجز الألف يوم حتى لحظة كتابة هده السطور، اتسعت رقعتها واودت بحياة أكثر من(150) قتيل، وتعددت الانتهاكات لدرجة يصعب رصدها.

بالاضافة إلى النزوح وتدمير البنية التحتية وتعطيل الحياة العامة، وكذلك شهدت ساحة القتال تحولات كبيرة في خريطة السيطرة العسكرية، حيث انقسمت البلاد إلى مناطق نفوذ متباينة، ما أدى إلى تعقيد جهود التسوية السلمية وفاقم الأزمة الإنسانية حتى وصولها مراحل كارثية.

انهيار الدولة والإنسان.. ارقام تنطق عن المأساة:

لم يعد السودان مجرد بلد في أزمة، بل أصبح رمزاً لانهيار الدولة والإنسان معاً، فالمستشفيات مغلقة أو مدمرة، والمدارس تحولت إلى ملاجئ، والطرقات إلى مقابر جماعية، النزوح الجماعي حول الملايين إلى لاجئين في وطنهم، يفتقدون المأوى والماء والغذاء، ويعيشون في مخيمات لا تصلها المساعدات إلا نادراً، ملايين الأطفال والنساء يعانون من سوء التغذية ونقص حاد في الغذاء، مما يهدد حياتهم بشكل مباشر، والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر، حيث ارتفعت معدلات وفيات الأطفال بسبب الجوع والأمراض المعدية.

ورغم عدم وجود احصائيات دقيقة، الا أن مدونة الحرب رصدت حجم الكارثة الإنسانية بأرقام تعكس واقع مأساوي بمعنى الكلمة، حيث أكدت منظمات دولية أن أكثر من 30،4 مليون سوداني يقفون على حافة المجاعة، وبحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة تشمل

الغذاء والصحة والخدمات الأساسية، بينهم ملايين الأطفال الذين يذبلون أمام أعين أمهاتهم بلا غذاء ولا دواء.

والأمم المتحدة أكدت حدوث مجاعة فعلية في مناطق شمال دارفور وجبال النوبة، مع توقع دخول مناطق جديدة في طور المجاعة، وبالتالي تحتاج هذه المناطق وغيرها إلى مساعدات إنسانية عاجلة، كما أن الارقام سجلت أعلى موجة نزوح في العالم، حيث ملايين المدنيين اضطروا لترك منازلهم والعيش في مخيمات مكتظة تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

اضف إلى ذلك انهيار النظام الصحي المستشفيات بلا أدوية، بلا وقود وبلا كوادر طبية كافية، حيث قتل اكثر 222 طبيب متذ بداية الحرب. ما جعل السيطرة على الأمراض شبه مستحيلة، مما أدي انتشار الكوليرا والملاريا وحمى الضنك، مع صعوبة وصول المساعدات الإنسانية الطبية والادوية الضرورية والمنقذة للحياة بسبب استمرار القتال، وأكدت منظمة الصحة العالمية أن تفشي الأوبئة والأمراض الناتجة عن انهيار النظام الصحي أودت بحياة أكثر من 4،980 إنساناً، معظمهم من المدنيين العزل، والكوليرا وحدها حصدت أرواح أكثر من 3،500 شخص، فيما أصابت الملاريا نحو 2،7 مليون شخص خلال عام 2025م، لتتحول الأوبئة إلى سلاح خفي لا يقل فتكاً عن المدافع.

وما ذكرته الناشطة هالة الكارب من ارقام في الاحاطة التي قدمتها امام مجلس الامن الدولي حسب مجلة افق، تعكس حجم الكارثة الانسانية واتساع دائرة العنف والانتهاكات، حيث ذكرت بانه تم احتاجز 840 امراة، وتم توثيق 1294 حالة عنف جنسي، وكذلك 225 حالة عنف جنسي ضد الاطفال، هذه ارقام يندى لها الجبين وتجسد درجة التوحش في هذه الحرب العبثية.

الاجماع العالمي.. لماذا يجب إيقاف الحرب فوراً؟:

الأمم المتحدة وصفت الوضع في السودان بأنه أسوأ وأكبر كارثة إنسانية في العالم حاليا، متجاوزة في حجمها أزمات أوكرانيا وغزة، رغم أنها أطلقت خطة استجابة إنسانية بقيمة 6 مليارات دولار لإنقاذ الأرواح، لكن التمويل ما زال غير كاف.

وهناك تحديات حقيقية تواجه العمل الإنساني وتصعب وصول المساعدات، والمجتمع الدولي بأسره يعترف بأن هذه المأساة وحدها تكفي لتسريع وقف الحرب، لكن الاعتراف لم يتحول بعد إلى فعل حاسم، وبينما يتجادل الساسة في قاعات المؤتمرات، يموت السودانيون في صمت يجلجل في الضمير الإنساني.

وهذا الوضع يضع العالم والضمير الإنساني أمام اختبار أخلاقي ومسؤولية عظيمة، فالسودان اليوم يمثل أكبر مأساة إنسانية، وأي تأخير في وقف الحرب يعني التواطؤ مع الكارثة وجميع التقارير الإعلامية والمنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي متفقة على أن هذه الكارثة وحدها كافية لتسريع الجهود نحو وقف الحرب.

واستمرار الحرب يعني المزيد من القتلى والمجاعة، والمزيد من القبور المفتوحة، والمزيد من الأطفال الذين يموتون جوعاً، والمزيد من الأمهات اللواتي يدفن أبناءهن بأيديهن، وسوف ينهدر السودان إلى منعطف يصعب معه التدخل الفعال، وبالتالي تكون البلاد في مواجهة خطر الانهيار التام ومهددة بالانقسام والتفتت، بينما وقفها يفتح المجال لوصول المساعدات ويعيد بناء الثقة ويتيح الفرصة لبدء عملية سياسية شاملة لإعادة المسار الديمقراطي وتحقيق الاستقرار.

السودان يصرخ والضمير الإنساني مطالب بأن يسمع:

نعم أن السودان اليوم ليس مجرد خبرٍ في نشرات الأخبار، وإن الكارثة الإنسانية في السودان ليست مجرد أزمة محلية، وهذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي صرخات مكتومة ودموع أمهات وأنين أطفال يواجهون الموت في صمت يفضح عجزنا وعجز العالم من حولنا، وبل هي مأساة إنسانية عالمية تهدد ملايين الأرواح، وكل يوم يمر يعني آلاف الأرواح التي تزهق بلا ذنب.

بل هو امتحان أخلاقي لنا وللعالم بأسره، يكشف فشلنا في ادارة ازماتنا وهشاشة النظام الدولي في مواجهة الحروب، ووقف الحرب في السودان اليوم قبل الغد ليس خياراً سياسياً فحسب، بل واجب إنساني عاجل، إذ إن استمرارها يعني ترك الملايين للموت جوعاً ومرضاً ونزوحاً، بينما يمكن بقرار شجاع أن يفتح باب الأمل لإنهاء أكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم اليوم، والعالم لا يستطيع أن يدعي الإنسانية وهو يشاهد أكبر مأساة بشرية في القرن دون أن يتحرك.

وفي القاع يتضح الغياب ..!؟

رضوان بلال

ملخص

تمضي الحياة في كمبالا ببساطة وثقة، حيث ينشغل الناس بأعمالهم اليومية دون صراع مع أسئلة الهوية أو محاولة إثبات الذات. تتحرك الأسواق وتملأ دراجات "البودا" الشوارع، في مشهد يعكس مجتمعًا تتحرر فيه الحياة كلما خفّ ثقل الأيديولوجيا.

يوضح الكاتب أن هذا الهدوء مقارنة يثير مع السودان، الذي كان يومًا قادرًا على استيعاب تنوعه، حيث عكست الجامعات والأسواق والصحافة مجتمعًا حيًا يتجادل دون أن ينقسم. كان الاختلاف جزءًا طبيعيًا من نسيجه، لا تهديدًا لوحدته.

يشير إلى أن إعلان قوانين سبتمبر عام 1983 شكل نقطة تحول عميقة، إذ لم يكن مجرد تشريع، بل إعادة تعريف لطبيعة الدولة والهوية. تحوّل الدين من مجال الإيمان الفردي إلى أداة حكم، فضاقت مساحة الاختلاف، وتراجع الحوار لصالح تعريف أحادي للحقيقة .

يختتم الكاتب بأن الحياة تبدو اليوم في ظاهرها مستمرة ، لكن في عمقها يتجلى غياب المساحة الجامعة والثقة التي تسمح بالتنوع. القضية ليست حنينًا للماضي، بل إدراك أن استمرار الحياة يحتاج إلى دولة تدير الاختلاف وتمنح المجتمع اتساعًا، لأن فقدان هذا الاتساع هو ما يكشف المعنى الحقيقي للغياب.

في Kampala تمضي الحياة بخفة لافتة.
لا تنشغل المدينة كثيرًا بسؤال: من نحن؟
ولا تدخل في معركة يومية لإثبات تعريفها.
الناس يفتحون متاجرهم، تتحرك الأسواق، وتمضي التفاصيل الصغيرة بثقة عادية.
وسيلة النقل الأساسية هنا هي "البودا"؛ دراجات نارية تحمل راكبًا أو اثنين أو ثلاثة، دون اكتراث بالتصنيفات أو الهويات الضيقة.
مشهد بسيط، لكنه يكشف فلسفة كاملة:
حين تخفّ الأيديولوجيا، تتحرك الحياة بحرية أكبر.
هذا السطح الهادئ يثير سؤالًا عميقًا:
كيف يمكن للحياة أن تمضي بطبيعتها في مكان، بينما تتعثر في مكان آخر بأسئلتها الكبرى؟
السودان، الذي عُرف يومًا بأنه قبلة في أفريقيا، لم يكن مثاليًا، لكنه كان قادرًا على استيعاب تنوعه.
كان الاختلاف جزءًا من نسيجه الاجتماعي، لا تهديدًا له.
الجامعة، المسرح، الصحافة، والأسواق... كلها كانت تعكس مجتمعًا يتجادل، لكنه لا يتكسر.
غير أن لحظة مفصلية غيّرت المسار.
عندما أعلن Gaafar Nimeiry قوانين سبتمبر عام 1983، لم يكن الأمر مجرد تشريع ديني، بل إعادة صياغة لطبيعة الدولة نفسها.
تحول المجال العام من مساحة احتمالات إلى مشروع محدد المعالم،
ومن حوار مجتمع إلى تعريف أحادي للهوية.
المشكلة لم تكن في الدين بوصفه إيمانًا،
بل في تحويله إلى أداة حكم،
وفي نقله من ضمير الفرد إلى سلطة الإكراه.
حين تُختزل الهوية في تفسير واحد، تضيق الحياة.
وحين يُقدَّم الاختلاف باعتباره خطرًا، ينكمش الإبداع وتضعف الثقة العامة.
ومنذ تلك اللحظة، لم يعد السؤال: كيف نبني؟
بل: من يملك الحقيقة؟
في السطح تبدو الأشياء عادية:
مدن تمشي، أسواق تتحرك، وسائل نقل مزدحمة بالحياة.
لكن في القاع يتضح الغياب.
غياب المساحة التي كانت تتسع للجميع.
غياب الثقة التي كانت تسمح بالاختلاف دون خوف.
غياب البساطة التي تجعل الحياة ممكنة بلا معركة تعريف دائمة.
القاع ليس ضجيجًا سياسيًا،
بل فراغًا هادئًا يتشكل حين تُسحب من المجتمع قدرته على التنوع.
هو اللحظة التي يصبح فيها المشروع أكبر من الوطن،
والشعار أعلى من الإنسان.
ليست القضية حنينًا إلى ماضٍ مثالي،
ولا مقارنة سطحية بين مدينتين،
بل تأمل في معنى الاتساع والضيق.
الحياة لا تحتاج إلى شعارات ضخمة كي تستمر، ولا إلى صراع دائم حول الهوية كي تثبت وجودها.
تحتاج إلى مساحة آمنة تمشي فيها،
إلى دولة تدير الاختلاف بدل أن تقمعه،
وإلى مجتمع يرى في التنوع ثراءً لا تهديدًا.
في السطح ترى الحركة.
وفي القاع يُرى ما فقدته الحركة من معناها.
وحين يتضح الغياب،
تبدأ الأسئلة الحقيقية.

أجيال السودان وإهدار التعليم

قراءة في ضياع العقل، وانكسار الحلم، وإمكانية الخلاص

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول المقال أثر الحرب على وعي الأجيال في السودان، معتبراً أن التعليم هو مصنع العقول، بينما جاءت الحرب لتقوّضه وتعيد تشكيل الوعي على أسس مضطربة. فالطفل الذي ينشأ وسط الرصاص والخراب يتعلّم أن العالم فوضوي وأن النجاة أهم من الحلم، ما يترك آثاراً نفسية عميقة تتجاوز خسارة سنوات الدراسة.

يوضح أن الحرب أدت إلى اضطراب الإحساس بالمستقبل لدى الشباب، فتقلصت الطموحات إلى حدود البقاء، وضعف الدافع للتعلم مع غياب الأفق. كما تآكلت الثقة في المؤسسات بعد انهيار المدارس وتعطل الجامعات، ما أضعف الانتماء وأربك العلاقة بفكرة الوطن والمسؤولية العامة.

يشير إلى أنه في ظل غياب التعليم المستقر، ازدادت قابلية بعض الشباب للاستقطاب والتطرف، نتيجة ضعف التدريب على التفكير النقدي. كما تغيّرت منظومة القيم الاجتماعية، فتراجعت مكانة العلم والعمل طويل المدى لصالح منطق القوة والربح السريع والحلول المؤقتة. ورغم هذا الواقع القاسي، يرى الكاتب أن الأمل ما زال ممكناً إذا جُعل التعليم أولوية وطنية في مرحلة ما بعد الحرب.

يختم الكاتب بأن المطلوب ليس مجرد استئناف الدراسة، بل إعادة بناء العقل والقيم، حتى لا يترسخ وعي اعتاد الفوضى وفقد ثقته في التغيير.

الحرب ووعي الأجيال...او كيف يتشكل العقل في زمن الخراب؟

لو افترضنا ان التعليم هو ذلك المصنع الذي تتشكّل فيه العقول، فإن الحرب هي العاصفة التي تهدم هذا المصنع، التي تعمل على اعادة تشكيل الوعي على أسس مضطربة. وكم تعلمون ان الحرب لا تدمّر الحجر وحده، بل تعيد صياغة الإنسان من الداخل، وتؤثر في طريقة تفكيره، ونظرته إلى الحياة، وفهمه لذاته وللآخرين.

في السودان، لم تقتصر آثار الحرب على النزوح والفقر والخوف، بل امتدت عميقًا إلى وعي الأجيال الناشئة، تلك التي فتحت عيونها على أصوات الرصاص بدلًا من طابور الصباح وأجراس المدارس، وعلى صور الدمار بدلًا من أغلفة الكتب وتصفحها.. وبلا شك فإن الطفل الذي ينشأ في بيئة مستقرة يتعلّم أن العالم هو ذلك المكان الذي يمكن فهمه والتصالح معه، وأن المستقبل قابل للتخطيط، وأن الجهد يؤتي ثماره. من جانب آخر فان الطفل الذي يكبر في ظل الحرب، فيتعلّم – دون أن يُقال له – أن العالم فوضوي، وأن الأمان مؤقت، وأن البقاء أهم من الحلم.

وهنا تكمن الخطورة الحقيقية:

حين يتحوّل الخوف إلى جزء من التكوين النفسي، وحين يصبح العنف مشهدًا مألوفًا، وحين تتراجع قيمة الحوار أمام منطق القوة، فإننا لا نخسر سنوات من التعليم فقط، بل نخسر نمطًا كاملًا من التفكير. وهنا تكون النتيجة سلبية بالنسبة للجميع..

لقد رأينا كيف أثّرت الحرب في وعي أجيال السودان على مستويات متعددة:

00أولًا: اضطراب الإحساس بالمستقبل

فكثير من الشباب اليوم يعيشون بلا صورة واضحة للغد. الأحلام باتت قصيرة المدى، والطموحات تقلّصت من بناء حياة كريمة إلى مجرد النجاة وتجاوز اليوم التالي. ومع غياب الأفق، يتراجع الدافع للتعلّم، ويضعف الإيمان بقيمة المعرفة كطريق للارتقاء.

00ثانيًا: تآكل الثقة في المؤسسات والمعنى

حين تنهار المدارس، وتتوقف الجامعات، وتغيب الدولة عن دورها في حماية حق التعليم، ينمو شعور داخلي بأن المؤسسات لا جدوى منها، وبأن النظام بأكمله قابل للانهيار في أي لحظة. وهذا الشعور يُضعف الانتماء، ويُربك العلاقة مع فكرة الوطن والمسؤولية العامة.

00ثالثًا: قابلية أعلى للاستقطاب والتطرّف

العقل الذي لم يُدرَّب على التفكير النقدي، ولم يُمنح فرصة للتعلُّم العميق، يصبح أكثر عرضة للوقوع تحت تأثير الخطابات المتطرفة، والشعارات العاطفية، والدعاية السياسية أو الأيديولوجية. وحين يغيب التعليم الحقيقي، يسهل استبدال المعرفة بالشائعات، والفهم بالتحريض.

00رابعًا: تغيّر منظومة القيم الاجتماعية

ففي زمن الأزمات، تتراجع بعض القيم المرتبطة بالعلم والعمل طويل النفس، ويصعد بدلًا عنها منطق السرعة، والربح العاجل، والحلول المؤقتة. ومع الوقت، قد يفقد المجتمع تقديره للعلم، ويستبدل الإعجاب بالعقل بالإعجاب بالقوة أو النفوذ.

ومع ذلك، فإن الصورة ليست قاتمة بالكامل.

فرغم قسوة الواقع، لا تزال هناك مساحات للأمل، لأن الوعي – مهما تعرّض للضغط – يظل قابلًا لإعادة البناء. والتاريخ يثبت أن كل الشعوب التي تعرّضت لحروب قاسية استطاعت أن تنهض حين جعلت من التعليم أولوية وطنية، ومشروعًا أخلاقيًا قبل أن يكون مشروعًا سياسيًا.

إن السؤال الحقيقي الذي يواجهنا اليوم ليس فقط:

كيف دمّرت الحرب تعليمنا؟

بل:

كيف يمكن للتعليم أن يُنقذ ما تبقّى من وعينا ؟

فالتعليم في مرحلة ما بعد الحرب لا ينبغي أن يكون مجرد عودة إلى المناهج القديمة، بل إعادة تفكير شاملة في:

نوع العقل الذي نريد صناعته، وكذلك القيم التي نريد غرسها، والقدرة التي نريد منحها للأجيال القادمة لفهم ما حدث، وتجاوز آثاره، وعدم تكراره.

لأن أخطر ما يمكن أن تخلّفه الحرب ليس الدمار المادي، بل عقلٌ اعتاد الفوضى، وتكيّف مع الألم، وفقد ثقته في إمكانية التغيير..

عيسى إبـراهيم ..
يابا مع السلامة لى سكة سلامة ..

■ مع الاستاذ محمود الأول من الواقفين يسارا .. يرتدى العمة

توفى يوم الاحد بالإسكندرية العم الأستاذ عيسى إبراهيم محمد صالح (عم عيساى) كما اشتهر . بعد معاناة طويلة مع المرض ، ووري ثراه.

العم عيسى إبراهيم خريج كلية دار العلوم بجامعة القاهرة فى مصر مطلع السبعينيات .. عمل موظفاً بوزارة الثقافة والإعلام حتى إحالته للصالح العام مطلع التسعينيات . عمل بعدها فى مجال التصحيح والتدقيق اللغوى فى الصحافة السودانية لأكثر من عشرين عاماً ،فى صحف الرأى الآخر ، الخرطوم ، الصحافى الدولى ، السودانى ،الأضواء ، أجراس الحرية ، والتغيير الإلكترونية وصحف أخرى .

كان يعمل ورديتين صباحية ومسائية خلال اليوم فى صحيفتين مختلفتين ويعود إلى بيته فى أطراف الخرطوم (سوبا الحلة) بالمواصلات العامة متوكئا على بصيرته المؤمنة أولاً ثم على عصاته التى لازمته وعرف بها نتيجة علة صحية لازمته طويلاً فى قدميه.

الأستاذ عيسى من تلاميذ الأستاذ محمود محمد طه منذ منتصف سبعينات القرن الماضى ،التزم الفكرة الجمهورية فى مدينة بورتسودان إبان ما عرف بقضايا بورتسودان الشهيرة فى محاكم المدينة بين الأستاذ محمود والجمهوريين ورجال الدين .

صدر للعم الاستاذ عيسى إبراهيم كتاب عن ذكرياته فى حى (ديم التيجاني) بمدينة بورتسودان الذى نشأ فيه ، وكتاب آخر عن فكر الترابي وثالث عن النبي محمد عليه الصلاة والسلام .

وكتب مئات المقالات الصحافية فى بابه (ركن نقاش) الذى تنقل معه فى الصحف المختلفة التى عمل بها ،متناولاً فيها موضوعات مختلفة من قضايا المواطن اليومية إلى الفكر السياسي ونقد الخطاب الديني ومسائل فى الثقافة السودانية.

خلال سنين عمله فى الصحف السودانية ،عرف الأستاذ عيسى بدماثة الخلق والسمت الوقور والروح المرحة وإثارة النقاشات الحيوية داخل المؤسسات الصحافية وحظى بمحبة كبيرة بين الصحافيين والصحافيات الذين زاملوه .

بعد الحرب نزح عيسى إلى (اتبرة) اولا ثم منها إلى مصر واستقر فى مدينة الإسكندرية التى فاضت روحه الطاهرة بأحد مستشفياتها ووري ثراها فى معية اسلافه الروحيين من اوليائها الكبار الذين تعلق بهم ،السادة المرسى ابو العباس وتلميذه ياقوت العرش وصاحب (البردة) وإمام المديح النبوي، البصيرى وبقية عقدها النضيد من الصالحين.

أسرة تحرير مجلة (أفق جديد) تتقدم بالتعازى الحارة لأسرته وزملائه وإخوانه الجمهوريين ،سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته وأن ينزله منازل القرب منه ويحسن عزاء كل مفتقديه فيه .

إنا لله وإنا إليه راجعون

هل يرحل مهندس النهضة السودانية؟

بوركينا فاسو تفتح خزائنها لإغراء كواسي أبياه

ملخص

في عالم كرة القدم الأفريقية المليء بالتقلبات، نادراً ما يجمع النقاد على اسم واحد كـ «منقذ» أو «صانع معجزات»، ولكن يبدو أن الغاني جيمس كويسي أبياه قد كسر هذه القاعدة. فبعد مسيرة تخللتها فترات صعود وهبوط مع منتخب بلاده «النجوم السوداء»، استطاع أبياه أن يعيد اختراع نفسه من جديد مع المنتخب السوداني محولاً «صقور الجديان» من منتخب يعاني من تبعات الحروب والاضطرابات إلى قوة كروية يحسب لها ألف حساب، مما جعله اليوم المطلب الأول لمنتخب بوركينا فاسو الطامح لاستعادة أمجاده.

لم يكن نجاح أبياه مع السودان مجرد ضربة حظ، بل كان نتاج عمل تكتيكي ونفسي عميق. ففي بطولة كأس الأمم الأفريقية 2025، حقق السودان ما عجز عنه طوال 13 عاماً بعد أن قاد الفريق لتجاوز دور المجموعات، محققاً أول ظهور في الأدوار الإقصائية منذ عام 2012، وهو إنجاز وُصف بـ «المعجزة» نظراً لتوقف النشاط الرياضي المحلي في السودان لفترات طويلة.

كما كانت النقطة الفاصلة هي حصد 4 نقاط من منتخب غانا (فريقه السابق) في التصفيات، مما أعطى انطباعاً بأن أبياه يمتلك «الشيفرة» الخاصة بالكرة الأفريقية الحديثة.

بالإضافة إلى نجاحه في بناء منظومة دفاعية حديدية وروح قتالية عالية، رغم أن أغلب لاعبيه يفتقدون لحساسية المباريات الرسمية في دوريات مستقرة.

لماذا الإصرار على أبياه؟

تراقب واغادوغو هذا التطور بإعجاب وقلق في آن واحد. فمنتخب «الخيول» البوركيني، رغم امتلاكه ترسانة من النجوم المحترفين في أوروبا، عانى من «فقر فني» في النسخة الأخيرة من الكان، حيث خرج من دور الـ16 بأداء باهت.

تشير التقارير المسربة في 22 فبراير 2026 إلى أن الاتحاد البوركيني يرى في أبياه «المدير الفني الأفريقي المتطور» الذي يجمع بين صرامة التكتيك الأوروبي وفهم العقلية الأفريقية. وتؤكد المصادر أن المحادثات الأولية بدأت بالفعل لجس نبض المدرب الغاني حول إمكانية قيادة المشروع القادم لمنتخب الخيول، بهدف الوصول إلى نهائيات كأس الأمم الأفريقية 2027 والمنافسة بقوة في تصفيات مونديال 2026.

ثالثاً: العقد المعقد وموقف الاتحاد السوداني

على الرغم من الإغراءات البوركينية، إلا أن الطريق نحو التعاقد مع أبياه مفروش بالأشواك القانونية والالتزامات الأدبية ،فأبياه مرتبط بعقد رسمي مع الاتحاد السوداني يمتد حتى عام 2028، وهو العقد الذي تم تمديده في 2025 بعد «ملحمة التأهل».

كما أن أبياه لا يرى نفسه مجرد مدرب، بل صاحب رسالة. لقد صرح مراراً بأن نجاح المنتخب هو «هدية سلام» للشعب السوداني، وهو ما يجعل رحيله في هذا التوقيت الحساس أمراً صعباً على الصعيد الوجداني.

و تشير التوقعات إلى أن أي محاولة لفسخ العقد ستتطلب مفاوضات مالية عسيرة، وهو ما قد يدفع الاتحاد البوركيني للبحث عن خيارات بديلة إذا تعثرت المحادثات مع الجانب السوداني.

ما يميز كويسي أبياه في نسخته الحالية هو «المرونة التكتيكية». فهو لا يعتمد على أسماء رنانة بقدر اعتماده على «المنظومة». في السودان، استطاع تحويل لاعبين مغمورين إلى قطع شطرنج فتاكة، كما عرف كيف يستخدم الهجمات المرتدة السريعة والضغط العالي المنظم. هذا الأسلوب هو بالضبط ما تحتاجه بوركينا فاسو التي تمتلك أجنحة سريعة ومهاجمين أقوياء يحتاجون فقط إلى «عقل مدبر» يوظف إمكانياتهم.

مفترق طرق

يقف كويسي أبياه اليوم أمام مفترق طرق؛ فإما الاستمرار في بناء «الحلم السوداني » والوفاء بعهده حتى 2028، أو الانتقال إلى واغادوغو لخوض تحدٍ جديد مع منتخب يمتلك إمكانيات بشرية هائلة. أياً كان القرار، فإن الأكيد هو أن كويسي أبياه قد أعاد الاعتبار للمدرب المحلي الأفريقي، وأثبت أن النجاح لا يحتاج دائماً إلى ميزانيات ضخمة، بل إلى رؤية ثاقبة وإيمان بالعمل.